Funded by the European Union

ورشة عمل إقليمية حول
القيادة الشبابية والحكم الرشيد
تونس 2018

دليل تدريبى حول
مفاهيم التنمية والحكم الرشيد

قائمة المحتويات

مفهوم التنمية 3
المفهوم الاقتصادى للتنمية 4
المفهوم الاجتماعى للتنمية 5
تطوير مفهوم التنمية 7
مؤشرات التنمية 10
المشاركة المدنية 12
دور مؤسسات المجتمع المدنى فى ادارة الشأن العام 14
المركزية واللامركزية 16
المركزية 16
اللامركزية الادارية 19
مفهوم الديمقراطية 33
الحكم الرشيد 37
دور مؤسسات المجتمع المدنى فى الدارة الخدمة وتعزيز الحكم الرشيد 41
مفاهيم المواطنة 42
التشبيك بين الوحدات المحلية ومؤسسات المجتمع المدنى 46

مفهوم التنمية

تتعدد تعريفات التنمية وتتنوع وفقا لمعتقدات الأفراد عن التطور والتقدم، فمثلا سمعنا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية المراعية للتوازن البيئي، ومصطلحات مثل التنمية الشاملة والتنمية المستدامة، وهذا لا يمنع من اجتهاد كل فرد منا في وضع تعريف للتنمية من وجهة نظره الخاصة. فالتنمية هي:-

- هي عملية ديناميكية يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من وضع سابق إلى وضع جديد عن طريق إحداث بعض التغييرات ايجابية في قطاعات المجتمع المختلفة والتي تؤدى إلى زيادة وتحسين مستوى معيشة الأفراد .
- هي عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التطور
- تصرف الأفراد في مجتمعهم كفاعلين، وليس كأشخاص تفرض عليهم الأحداث، حيث يؤكدون استقلاليتهم وثقتهم بأنفسهم واعتمادهم عليها، وحين يحددون أهدافهم ويسعون إلى تحقيقها، باعتبار إن التنمية هي كيف يصبح الفرد وليس ما يحصل عليه الفرد
- عملية تزيد من الخيارات وتحسن من فرص الوصول إلى السلع والخدمات، وتعزز من قدرات الأفراد
- هي تغير سلوك الأفراد نحو الاعتماد على الذات واستغلال الإمكانيات والموارد المتاحة (بشرية – مادية) لتحقيق حياة أفضل للمجتمع
- هي تلك العملية الإنسانية التي تتم للإنسان والتي ينجم عنها التداخل الإداري المستمر لإحداث تغيير مرغوب في سلوك الناس وهذا من خلال مشاركتهم الفعالة ومن خلال تحريك كل طاقتهم لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وبالتالي تحقيق حياة أفضل للمجتمع وعلى الأخص الموارد البشرية بفئاتها المختلفة وخاصة محدودي الدخل، أي أن التقدم المستهدف يجب إن تظهر أثاره على الموارد البشرية (أفكار وسلوك) وليس فقط الموارد المالية.

التنمية هي: مزيد من الفرص المناسبة التى يشعر صاحبها بجدواها، ومن ثم بكرامته وتعطى صاحبها دخل مجزى، فيلمس تطور في مستوى معيشته ويشارك في الانتماء لتحقيق الاستمرارية والتفاعل الاجتماعي لتحقيق التنمية الشاملة.

المفهوم الاقتصادي للتنمية:

"التنمية هي توفير حد أدنى من مستوى المعيشة للأفراد بزيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تحقق بدورها الرفاهية الاجتماعية"

يرى هذا المفهوم أن النمو الاقتصادي هو المحرك للتنمية وهو في نفس الوقت التنمية ذاتها، ويحدد هذا المفهوم مرجع التنمية بحركة النمو والتطور التي شهدتها الدول المتقدمة من أمريكا وأوربا واليابان. فالتطور الهائل في صناعة وإنتاج هذه الدول انعكس على تطور المجتمعات ووصولها لدرجة من الرفاهية في المعيشة.

"البلاد المتقدمة صناعياً تظهر للدول الأقل تقدما صورة لمستقبلها" (كارل ماركس).

وبالتالي انصب التركيز كله على تحسين عملية الإنتاج من النواحيالتكنولوجية والتجارية كآلية للتنمية، واستخدمت المؤشرات الكمية لتتبع تطور تلك العملية. ومن أهم فرضيات المفهوم الاقتصادي في التنمية أن فوائد التنمية تتدفق بشكل تدريجي إلي جميع فئات المجتمع. مما يفسر قياس المؤشرات على المستوى القومي بدلا من قياس تلك المؤشرات على فئات اقتصادية معينة أو مجموعات من الأفراد مثل النساء والرجال.

ويقوم المفهوم الاقتصادي للتنمية على سياستين اقتصاديتين:- الأولى هي اقتصاد الدولة حيث تكون الدولة مسئولة ومديرة للعلاقة الاقتصادية ومالكة لوسائل الإنتاج، وسادت هذه السياسة في بلاد عديدة اتبعت النهج الاشتراكي، أما **السياسة الثانية** فتعتمد على آلية السوق لاستغلال الموارد وتنظيم علاقات الإنتاج، حيث تكون وسائل الإنتاج مملوكة لجهات خاصة.

من أهم تطبيقات هذا المفهوم **الثورة الخضراء** في مجال زيادة الإنتاجية الزراعية والتصنيع الزراعي، بالإضافة إلى المشروعات الكبيرة التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية مثل سدود المياه، وإنشاء مصانع خاصة للصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب وصناعة البتر وكيماويات للدول التي لديها موارد كبيرة من البترول.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذا المفهوم:

يحول هذا المفهوم هدف التنمية إلى زيادة الإنتاج ويغض النظر عن أن الهدف الأساسي للتنمية هو الإنسان.

زيادة التباين بين طبقات المجتمع الفقيرة والغنية وذلك لأن افتراض نظرية التدفق أو Trickle Down ليست صحيحة، بل هناك معوقات اقتصادية واجتماعية وقانونية وسياسية تحد من فاعلية هذه النظرية.

توجيه الاستثمارات في المناطق الجغرافية والمجالات الصناعية التي تجلب عائدا للاستثمار في وقت قصير نسبيا، مما أدى إلى وجود مناطق نائية فقيرة وأخرى مزدهرة مما يزيد من الفجوة بين الطبقات.

ضعف الاستثمار في المجالات التي تعود بالمنفعة على المجتمع والتي يكون عائدها طويل المدى، أو أن تكون تلك الخدمات غير متاحة من خلال آلية السوق وهي ما يطلق عليها الخدمات أو السلع العامة Public Goods مثل بناء ومد شبكات المياه والصرف والكهرباء والطرق والمدارس والمستشفيات الخ....

يقوم هذا المفهوم على أهمية وضع تسعيرة لكل مورد ومنتج وعملية تبادل، ولكن هناك موارد يصعب تقديرها بثمن يتم إهدارها لأن قيمتها تحسب بالسلب، مما أدى إلى تنفيذ مشروعات دمرت ولوثت البيئة بشكل كبير هدد معه صحة الأفراد وقدرتهم على الإنتاج والمعيشة.

المفهوم الاجتماعي للتنمية :

"التنمية هي توفير فرص ممارسة الحقوق الاجتماعية والسياسية، بالعدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص"

وهي أيضاً "بناء وتحرير للطاقات الذاتية الخلاقة في الفرد والجماعة للنهوض بالمجتمع، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية"

وهناك من عرف **التنمية الاجتماعية** بأنها:

"التنمية الاجتماعية هي عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه يغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد ومواجهة وحل مشكلاتهم المختلفة"

جاء المفهوم الاجتماعي للتنمية للتأكيد على أن عملية التنمية لا تتم في فراغ وإنما تتم في إطار اجتماعي، كما أن هذا المفهوم يؤكد ضرورة إلمام التنمية الاقتصادية بحركة التغير الاجتماعي التي تلقي ضوء على العوامل التي تتحكم في تغيير قيم الأفراد ودوافعهم وتطور وتقدم التنظيمات والنظم الاجتماعية.

وفي إطار هذا المفهوم ينظر إلى الإنسان كمورد، ويكثر استخدام التعبيرات التي تنم عن فرص الاستثمار في الإنسان وبناء قدراته، ومرجع هذا المفهوم أن الإنسان محور وغاية العملية التنموية، وأن التنمية لا تقاس بالكم ولكن بنوعية الحياة التي يعيشها أفراد المجتمع –رجالا كانوا أو نساء– من مختلف الطبقات، ومدى ضمان حقوق وكرامة الإنسان أيا كان مستواه الاقتصادي أو الاجتماعي، شاب أو كبير في السن، رجل أو امرأة، كما يقوم هذا المفهوم على أن التنمية عملية مخططة وموجهة يتم عن طريقها إحداث تغيير اجتماعي مقصود ومرغوب في بناء المجتمع.

التنمية الاجتماعية تتطلب تغيرات جذرية في النظم الاقتصادية والتشريعية والسياسية والثقافية لتوفير الدعم الفعال في عملية بناء قدرات الإنسان والمجتمع وتنظيم المؤسسات تساند هذا التطور. كذلك لا ينظر المفهوم الاجتماعي للتنمية إلى المجتمع كوحدة غير متجزئة بل يركز على الطبقات المهشمة بفعل التباين الاقتصادي (مثل الفقراء) أو التباين الاجتماعي من ناحية العمر (مثل الأطفال والشباب وكبار السن) أو النوع الاجتماعي

(مثل المرأة والرجل)، ويدعو المفهوم الاجتماعي إلى توفير نسبة أكبر من الدعم إلى تلك الفئات لمساندتها في تنمية ظروفها المعيشية ووضعها الاجتماعي وفي توعية المجتمع بأهمية تغيير الظروف التي تؤدي إلى تهميش تلك الفئات.

ومن الأمثلة عن تطبيق هذا المفهوم:

توجيه المساعدة التنموية إلى التدريب وتوفير الدعم الفني بهدف تنمية المعلومات والمهارات، ويظهر ذلك في مجال تدريب الكوادر في المؤسسات الحكومية والأهلية للقيام بعملها على أكفأ وجه ولرفع فعالية عمل تلك المؤسسات.

مساندة دور مؤسسات المجتمع المدنى في التنمية لما لهذه الجمعيات من اتصال مباشر بالمجتمعات والأفراد وقدرة الجمعيات على الوصول للفئات المهشمة بشكل فعال.

المشروعات التي أوجدت نظم وسياسات إقراض وادخار تناسب بشكل أكبر ظروف معيشة الفقراء، كما أن هذه المشروعات تعاونت مع البنوك التجارية لتغيير سياسات الإقراض فيها وذلك لضمان استمرارية نظام إقراض للفقراء وتطوره.

زيادة الاهتمام بالطفل والشباب والمرأة وتصميم المشروعات التي تساعدهم على الوعي بحقوقهم وواجباتهم وبدورهم داخل المجتمع (قانون الطفل، قانون الأحوال الشخصية، دعم القيادات من الشباب ومن النساء،...الخ).

تطور مفهوم التنمية

لتلبية احتياجات الإنسان الأساسية مر مفهوم التنمية بعدة مراحل أو أشكال يمكن سردها على النحو التالي:

الإحسان: مساعدة من اتجاه واحد

في هذا المنهج تأتي المساعدة من الخارج، بينما المجتمع المحلي يكون في وضع الملتقى السلبي وعلى ذلك فإن المانح الخارجي يلعب الدور المهيمن من خلال تقديمه للمساعدة.

الخدمة: حلول جاهزة لمشكلات مقترحة مسبقاً

في هذا المنهج فإن الأشخاص في الخارج يسألون أسئلة تؤدي إلى إجابات يمكن التنبؤ بها مسبقاً. بينما يتوقع من في الداخل خدمات بناء على الصلة التي بينهُ وبين من في

التمكين: دعم مبادرات الناس

هذا المنهج يقوم أساساً على فكرة تمكين من في داخل المجتمع على ترجمة وإدراك المشاكل التي تواجهه. وفي هذه الحالة يستطيع "من في الداخل" أن يقترح حلولاً لهذه المشاكل. وهنا فإن من في الداخل والخارج يشاركون معاً في عملية هادفة لعلاج المشكلات المشتر كة

منهج الإحسان:

والمساعدة الاجتماعية للطبقات المحرومة والفقيرة، ويعتبر المنهج مطلوباً إذ لا يوجد مجتمع ليس فيه محتاجين إلى المساعدة، ولكن لا ينبغي أن يقتصر عمل الهيئة التطوعية على أعمال من هذا النوع إذ أنها لا تتوفر لها الاستمرارية وتعتمد أساساً في بقائها على إحسان القادرين والممولين كما أنها تؤدي إلى الاعتماد من جانب الفقراء على هذه المعونة. ومن أمثلة أنواع الخدمة التي تقدمها الهيئات التطوعية من هذا النوع ما يلي:

- رعاية صحية وتتمثل في عناية طبية مدعمة وأدوية وعلاج مجانين.
- معلومات عن التغذية.
- تقديم المأوى.
- منح مالية مباشرة ومتكررة.

وتفترض الهيئات التي تتبع هذا المنهج أن قليلاً من المساعدة للفئات المحرومة سوف تساعدهم على الوقوف على أقدامهم ومن ثم لن يكونوا في حاجة إلى المزيد من المعونة. ولكن الخبرة العملية تقول أن كلما زادت الاعتمادية على مثل هذا النوع من المساعدات التي غالباً ما تكون عوناً مؤقتا لمعالجة المظاهر الخارجية للفقر وليس العوامل المسببة له.

منهج الاعتماد على الذات:

ويركز هذا المنهج على بناء القدرات الذاتية للمجتمعات وذلك لكي تستطيع من خلال الاعتماد على الذات أن تحقق أهدافها التنموية ومن أمثلة الأنشطة التي تنخرط فيها الهيئات التي تتبع هذا المنهج: إنشاء التنظيمات المحلية، حفر الآبار، تحسين الإنتاج الزراعي، برامج الرعاية الصحية الأولية لوقف انتشار الأمراض من المنبع بالإضافة إلى الأنشطة التعليمية والتدريبية لرفع درجة الوعي بأهمية التنمية الشاملة.

ومما يميز هذا المنهج هو علاقة المشاركة التي تتم بين الهيئة التطوعية والمجتمع المحلي الذي ينتظر منه أن يشارك في الدراسة الأولية وتخطيط وتنفيذ البرامج والأنشطة.

والافتراض هنا أن المجتمع المحلي يملك الطاقة الذاتية التي تؤهلهُ لتحقيق أهدافه التنموية، ولكن غالباً ما تكون هذه الطاقة كامنة بسبب عوامل التقاليد أو العزلة أو نقص الوعي، وعند إتاحة الفرصة من خلال التدخل الخارجي، نفترض أن هذه الطاقة سوف تنطلق لتحقيق الأهداف التنموية، ويكون دور الهيئة التطوعية هنا هو المحفز أو المثير لاستكشاف وإخراج الطاقات المحلية.

منهج الضغط وتغيير السياسات

وتركز مؤسسات المجتمع المدني التي تتبنى هذا المنهج على السياسات المحلية أو القومية التي ترى أن لها علاقة مباشرة أو غير **مباشرة** بالتخلف الموجود في المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

ويكون الافتراض هنا أن التخلف الموجود ينشأ عن طريق بعض السياسات أو التشريعات التي تؤدي إلى تركيز السلطة في يد نفرٍ قليل وحرمان الطبقات الفقيرة من الاستفادة بالخدمات المقدمة.

منهج تغيير السياسات العالمية

هناك عدد قليل من مؤسسات المجتمع المدني العالمية التي تتبنى هذا المنهج وترى هذه الهيئات أن الفقر العالمي، وخاصة في الدول النامية، سببه هو سياسات عالمية يتم فرضها على دول العالم مما يؤدي إلى تهميش دور الغالبية العظمى من الناس في هذه البلدان وتركيز السلطة والثروة في يد عدد قليل من أبناء الدول النامية والمتقدمة على السواء، ومن أمثلة السياسات التي يتم الضغط لتغييرها سياسات الخصخصة الشاملة وفرض نظام السوق بشكل واسع وفي جميع المجالات.

وعلى ذلك تعمل هذه الهيئات على خلق ضغط من خلال العمل مع الهيئات الأخرى التي تتبنى نفس المنهج وبذلك تتغير السياسات أو التشريعات المعوقة للتنمية.

نحو منهج متكامل:

لا يعني تصنيف الهيئات حسب إتباعهم لهذه المناهج أن بعضها أفضل أو أكثر تطوراً من الآخر، بل من الأفضل إتباع المنهج المتكامل الذي يأخذ في الحسبان أن المجتمع به فئات تحتاج إلى المساعدة والإغاثة، وفي نفس الوقت رفع قدرة المجتمع الذاتية وزيادة درجة وعيه وتعليمه وتنظيمه للمطالبة بحقوقه، بالإضافة إلى زيادة وعي الهيئة التطوعية ذاتها بأن لها دور مهم في قيادة التنمية في المجتمع المحلي والدولة بوجه عام.

وعلى ذلك يمكن أن يكون لها دور فعال في الضغط للتأثير على السياسات المحلية أو القومية التي يتفق الرأي على أنها معوقة لحركة التنمية.

التنمية المستدامة

"التنمية التي توفر احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة علي توفير احتياجاتهم المستقبلية"

وهناك عدة تعريفات أخري لمفهوم التنمية المستدامة قام بها علماء وباحثين وهيئات دولية يمكن عرض بعضها علي النحو التالي:

"المجتمع المستمر أو "المستديم" هو الذي يلبي احتياجاته دون التقليل من فرص الأجيال المستقبلية"

"الاستمرارية هي التخطيط علي المدى الطويل لضمان تحقيق التنمية الثقافية والاقتصادية والبيئية والصحية بمشاركة كافة فئات المجتمع"

من هذه التعريفات يمكننا أن نستخلص أن التنمية المستدامة تمثل طريقة متكاملة للاستمرار وتحسين نوعية الحياة لجميع أفراد المجتمع من خلال:

- تقليل المخلفات والتلوث.
- تحسين أحوال الفئات المهمشة.
- الحفاظ علي الموارد الطبيعية.
- تطوير التعاون بين جميع الجهات المعنية لتحسين الأداء.
- تنمية الموارد المحلية وتنشيط الاقتصاد المحلي.

مؤشرات التنمية

مقاييس التنمية ومؤشراتها كثيرة ومتنوعة ولكن هناك إجماع على أن الهدف الرئيسى منها هو توفير الحياة الكريمة للمواطنين وكفالة الرفاهية الاجتماعية.

المؤشرات الاقتصادية

- دخل الفرد.
- نسبة نمو دخل الفرد.
- وفرة الموارد الطبيعية.
- نسبة الاستثمار القومى.
- مستوى تقدم الصناعة.
- مستوى كفاية الميزانية النقدية العامة.
- نسبة التطور فى الموارد البشرية.

المؤشرات الاجتماعية

- التنظيم الاجتماعى.
- قدرات المؤسسات غير الحكومية.
- نسبة انتشار التعليم.
- مدى انتشار وسائل الاتصال والإعلام.
- درجة الانسجام بين أفراد المجتمع وفئاته وطوائفه وعلى عكسها درجة التوتر بين أفراد المجتمع.
- درجة التمدن.
- درجة المشاركة المجتمعية فى العملية السياسية.

عوامل نجاح عملية التنمية:

هناك سبعة عوامل رئيسية تؤثر فى عملية الاستمرارية يمكن تلخيصها على النحو التالى:

1. السياسات الحكومية.
2. الإدارة التي تصنع الأهداف وتعمل علي تنفيذها ومتابعتها.
3. الموارد المالية.
4. الوسائل التكنولوجية.
5. عادات وتقاليد وثقافة المجتمع.
6. البيئة المحيطة.
7. مؤثرات خارجية.

المشاركة المدنية

المشاركة المدنية واهميتها:

لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.

(المادة 21)

هي عملية إسهام الأفراد بإرادتهم في أعمال تهم المجتمع وتزيد من إمكانياته في صنع وأستثمار الفرص والموارد التي من شأنها تحسين ظروفهم المعيشية ووضعهم المجتمعي .

فوائد المشاركة:

- تلبية الاحتياجات الفعلية في المجتمع.
- احساس بالملكية والانتماء.
- تمكين الفئات المستهدفة والمهمشة.
- التنسيق بين المؤسسات المختلفة.

عوامل نجاح المشاركة:

- ❑ المرونة في التخطيط والتنفيذ.
- ❑ الاتصال المستمر بين كل الأطراف المعنية.
- ❑ المساهمة حسب المقدرة والاحتياج.
- ❑ المقدرة التنفيذية للمجتمع.
- ❑ عملية اتخاذ القرار مصممة بشكل يتيح لكل فرد التعبير عن رأيه.
- ❑ التمكين.

مفهوم المشاركة الفعالة ومتطلباتها:

طبقاً لتعريف البنك الدولى المشاركة هى:

"عملية تكون من خلالها الأطراف المعنية قادرة علي التأثير وتقسيم المسئوليات الخاصة بمشروع أو مبادرة ما، والقرارات والموارد المؤثرة علي هذا المشروع".

لماذا المشاركة؟

- المشاركة هي التعاون والعمل في فريق والتنسيق والاتصال.
- المشاركة هي تنفيذ العمل وفقا للوائح معينة.
- المشاركة هي العطاء من أجل عمل الخير أو للمساهمة في قضية وطنية (مثل رفع مستوى التعليم والصحة).
- تفاعل مستمر بين الأطراف المختلفة المعنية بالمشروع.
- المشاركة هي التأثير على عملية اتخاذ القرار.

المشاركة: لمن ومع من؟

الأفراد الذين يتأثرون بالمشروع أو بعملية التغيير بشكل عام، ومن منظور المشروعات التنموية تشمل تلك الفئة المستهدفة من المشروع، مثالا على ذلك فئة الشباب أو النساء أو العاطلين عن العمل أو الفئات الفقيرة الخ....

الجهات المحلية المعنية بالمشروع لأنها إما تؤثر في كيفية تنفيذ المشروع أو تتأثر بالمشروع. وهذه الجهات تضم الجهات الحكومية أو غير الحكومية أو الخاصة التي تعمل في مجال المشروع.

التمكيـن:

"التمكين هو إعطاء سلطات رسمية، أو تدعيم إثبات الفرد لذاته وتأثيره علي الآخرين"

أما التعريف الأكثر مرونة والذي من الممكن ترجمته إلي أفعال من الممكن رصدها وقياسها فيتضمن:

- التمكين من خلال زيادة الثقة في قدرات الفرد علي إنجاز مهام معينة بنجاح.
- التمكين من خلال زيادة وترسيخ العلاقات ما بين الأفراد والمؤسسات.

- التمكين كنتيجة لزيادة إمكانية الوصول إلي الموارد الاقتصادية المتاحة

دور مؤسسات الجتمع المدنى فى إدارة الشأن العام

يتلخص دور مؤسسات المجتمع المدنى في:

- لدى المنظمات غير الحكومية قدرة خاصة للوصول إلي الفقراء وآخرين لم تصل لها الخدمات الحكومية أو المقدمة من القطاع الخاص ، ومن هنا تستطيع تلك المنظمات مساعدة الفقراء ومعظم المجموعات المهملة.
- تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تركز قدرتها للحث والتشجيع علي المشاركة المحلية وفي تقديم الاحتياجات والدعم.

دور مؤسسات المجتمع المدنى فى عملية التنمية المستدامة:

- تنسيق رؤية وأهداف وأولويات المجتمع.
- تحديد وتوضيح القضايا التي يجب أن تناقش أو تطرح تخص المجتمع .
- تجميع قاعدة البيانات التاريخية والديموجرافية (السكانية) والاقتصادية والثقافية والاتجاهات المستقبلية للمجتمع.

- تحديد أهداف ومعايير لقياس معدل النمو.
- تبادل وجهات النظر والمعلومات وخلق بيئة مناسبة لتنمية وبناء شبكة من العلاقات.
- تحديد الاحتياجات ونقاط الضعف الخاصة باستمرارية المجتمع.
- تحديد مصادر التمويل الأخري داخل وخارج المجتمع.
- تنسيق البرامج والأنشطة.
- المتابعة المستمرة وعدم فقدان التركيز علي الهدف "ملاحظة التقدم الجاري".
- توفير مجال مناسب لحل المنازعات.
- ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد من خلال متابعة شفافية الادارات الحكومية المختلفة.

هناك بعض الانتقادات الموجهة لمؤسسات المجتمع المدنى:

- العجز أو القصور في التخطيط وإعداد البرامج والرقابة والتقويم ، حتى يكون في استطاعتها التعلم والاستفادة من خبراتها ويرجع إلي دخول مؤسسات كثيرة ليس لديها القدرات والمهارات المؤسسية.

- عدم القدرة علي الاستمرار في المشاريع الناجحة التي بدأتها في حالة انقطاع أو إيقاف التمويل او خروج بعض الأفراد المؤسسين ذوى الخبرة.
- ضعف الموارد المالية لمثل هذه المؤسسات نتيجة لصغر حجمها وعدم توافر الكوادر الفنية المتخصصة في وضع خطط وأساليب جذب الأموال.

مجالات عمل مؤسسات المجتمع المدني:

- توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات الاهلية منذ عقود لما تتمتع به من قدرات فنية وتقنية عالية تمكنها من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، ولما لها من قدرة على الوصول الى الفئات الأكثر حاجة في الريف والمناطق النائية.
- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية.
- المساهمة في رسم السياسات العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها او التأثير في السياسات العامة.

دور مؤسسات المجتمع المدني في إدارة الشأن العام:

- تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده.
- المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة، وصياغة القوانين وتعديلها.
- إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية.
- الاستثمار في المشاريع ذات العلاقة في البند السابق بهدف تخفيف المشاكل المجتمعية، أو الحد منها ما أمكن.
- المشاركة في الرقابة على أداء السلطات المختلفة، لسد الفجوات في الأداء، وتعزيز الأداء الإيجابي.
- العمل، مع السلطات، على تعزيز دور الفرد والجماعات.
- المساهمة الفاعلة لتعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية.
- تنفيذ دراسات وأبحاث في مجال التنمية، وذلك بهدف تحقيق التوازن في التخطيط، والتنفيذ، ونقل التنمية إلى مختلف المناطق، بناء على الدراسات، بهدف سد الفجوات الحاصلة بين المناطق المختلفة.
- توفير المعلومات المتاحة لدى هذه المؤسسات لمتخذي القرار والمشرعين في السلطة.

المركزية واللاَمركزية

التنظيم الإداري:

يعتمد التنظيم الإداري على أساليب فنية تتمثل في النظام المركزي واللامركزية بهدف توزيع النشاط الإداري بين مختلف الأجهزة الإدارية التابعة للدولة.

فالمركزية تعني الاتجاه إلى تركيز السلطة، بينما اللاَمركزية تعني توزيع السلطات وإعطاء حرية القرارات وهما مفهومان اصطلاحيان يعبران عن مدى تفويض السلطة للمستويات الإدارية الأقل.

المركزية

تعريف المركزية:

يعرف المركزية على أنها حصر المهام والمسؤوليات والوظائف في نقطة واحدة من الدولة تمثل عاصمتها مثل رئيس الحكومة والبرلمان والمحكمة العليا للدولة والمجلس الأعلى للقضاء.

وتعتبر اللاَمركزية فلسفة للتنظيم والإدارة تتضمَن عنصرين أساسين هما:

أ. التوزيع الاختياري: ويقصد به أنواع السلطات الممنوحة لتطوير الخطط القائمة مثل السياسات واختيار الوسيلة المناسبة للرقابة على الأداء وتمركز السلطة.

ب. تمركز السلطة: حيث أن القرارات الهامة والحيوية لا تفوض إلى الإدارات والأقسام نظرا لخطورتها وحساسيتها بالنسبة للتنظيم ، وإنما تقوم بها الإدارة العليا.

ولكن هناك مجالات أخرى متعددة يمكن تفويض السلطة فيها، من بينها:

- توفير المديرين الأكفاء الذين بإمكانهم تحمل المسؤولية والقدرة على اتخاذ القرارات السليمة عند الحاجة.
- توفر طرق الرقابة المناسبة على أداء الجهاز التنظيمي المفوَض إليه السلطة.
- فلسفة القيادة العليا للتنظيم ونظرتها اللامركزية وتطبيقاتها.

صور المركزية الإدارية:

هناك صورتان للمركزية الإدارية ، وهما التركيز الإداري وعدم التركيز الإداري .

الصورة الأولى: تتركز السلطة الإدارية جميعها في يد الوزراء في العاصمة ،حيث يشرف الوزراء من العاصمة على جميع المرافق العامة وطنية أو محلية أي لا يكون هناك مجال لعمل المجالس البلدية أو الإقليمية للإشراف على المرافق المحلية بحيث يركز أمر البت والتقرير النهائي في جميع شؤون الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية فلهم سلطة إصدار القرارات النهائية أو تعديلها أو إلغائها ، كما يتم احتكار سلطة التعيين في الوظائف العامة .

الصورة الثانية: يخول إلى موظفي الوزارة في العاصمة أو في الولايات سواء بمفردهم أو في شكل لجان، ولاية البت في بعض الأمور دون حاجة الرجوع إلى الوزير .وقد أصبح ذلك ضرورة ملحة في تنظيم الدولة و بالتالي ظهرت المراسيم التنظيمية.

مزايا المركزية:

أ. إن الأخذ بالإدارة المركزية يؤدي إلى الوحدة الإدارية في الدولة مما يسمح بتثبيت سلطان الحكومة المركزية وقد نجح الأمر بالنسبة للجزائر غدة الاستقلال ومكنها منع التجزئة.

ب. توحيد الإدارة وتناسقها تبعا لتوحيد أساليب وأنماط النشاط الإداري في مختلف مرافق الدولة كما يؤدي مع طول التجربة إلى استقرار الإجراءات ووضوحها ويصل إلى تحقيق سرعة في انجاز الأعمال الإدارية.

ج. الأخذ بالإدارة المركزية هو الأسلوب الإداري الوحيد الذي يلائم المرافق العامة الوطنية التي تهدف إلى أداء الخدمات على نطاق واسع ولجميع أفراد الشعب بنفس الشروط وبصورة منظمة.

د. تساعد على انتقاء رجال الإدارة بطريقة التعيين ، وبذلك تتمكن من انتقاء الرجال الأكفاء ذوي الخبرة القانونية والإدارية .

ه. وحدة القرار.

و. العدالة في توزيع المنافع.

ز. دقة النظام.

عيوب المركزية:

أ. لا تشجع على الابتكار وروح المبادرة. يتصف النظام بالجمود من حيث صعوبة الأخذ بالاقتراحات وإحداث التغييرات التي تصطدم بالبيروقراطية.

ب. انشغال القياديين في السلطة المركزية بأمور ثانوية على حساب المواضيع الحيوية والرئيسية.

ج. تحول المركزية دون اتخاذ قرارات ملائمة لطبيعة وظروف الأقاليم والمحافظات مما يؤدي إلى فشل التنظيم في تحقيق أهدافه .

د. البطء في انجاز المعاملات ،نتيجة للروتين الإداري والتعقيد بسبب كثرة الرئاسات المتعددة في الإدارة المركزية .

ه. سلاح في يد الحاكمين ، إذا أخذ شكل الضغط على المواطنين بسبب التعطيل في تصريف الأمور بسوء نية ذلك أن الإدارة المركزية تولّد بطئا في سير العمل والإدارة وتؤدي إلى تراكم القضايا أمام الإدارة المركزية ، وهذا العيب يترتب على العيب السابق المتعلّق بالبطء في الانجاز مما يؤدي إلى تأخر البت وإلى صدور قرارات قد تكون عاجلة غير مدروسة، كما أنها تؤدي إلى وحدة تامّة في الحلول التي توضع لمعالجة الأمور كافة بمعنى أنها تضع حلولا موحّدة لقضايا قد تكون مختلفة دون الاهتمام بالأوضاع والظروف الخاصة لكل منها .

و. الأسلوب الغير ديمقراطي.

ز. بطئ اتخاذ القرار وتنفيذه.

اللامركزية الإدارية

اللامركزية الإدارية، مفاهيم ومنطلقات:

تطبق الدول المختلفة في إدارة شؤونها السياسية والتنموية أساليب إدارة مركزية أو لامركزية أو الاثنين معاً.

ويحسن بنا في مستهل الحديث عن علاقة اللامركزية بالتنمية المحلية، توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات السائدة في الخطاب الإعلامي والأكاديمي، والتي يستعملها البعض كمترادفات مع اختلافها الكبير، لكن قبل ذلك **ماذا نعني باللامركزية ؟**

1. في تعريف اللامركزية وشروطها :تختلف النظرة إلى مفهوم اللامركزية من بلد لآخر نظرا لتباين الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدول، وبصفة إجمالية يمكن القول بأن اللامركزية.

"التي تمثل بالنسبة للعديد من الدول أداة لتنفيذ سياسة تهيئة المجال – هي عملية ترمي إلى نقل أنشطة اقتصادية وخدمية من منطقة مركزية مسيطرة إلى أقاليم قليلة النمو".

وتعرف اللامركزية الإدارية بأنها :

أي فعل تقوم الحكومة عبره بنقل السلطة والمسؤولية رسميا إلى فاعلين ومؤسسات على مستوى أدنى في تراتبية سياسية وإدارية ومناطقية ، فهذا النقل للصلاحيات الإدارية يمكن الأقاليم من مزاولة عمل الدولة فيما يخص تنفيذ ومتابعة وتسيير الاستثمارات العمومية، وينبغي أن يكون تحويل السلطات إلى الأقاليم مصاحبا بتوفير الوسائل المالية الضرورية للتنمية الإقليمية اللامركزية.

كما تعني اللامركزية عند البعض الآخر

أن تعترف الدولة للأشخاص المعنوية الدنيا (بلديات، مجالس جهوية، مؤسسات عمومية) بنوع من الاستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية، لكن دائما تحت إشراف ومراقبة السلطة المركزية .

وهناك أيضا من يعتبر اللامركزية مسار أو سياقا يتخلى بموجبه مركز عن جزء من سلطاته وامتيازاته، لصالح مجالات أخرى، فهي بهذا المعنى تحويل جزء من الصلاحيات إلى سلطات أدنى.

ويشترط لقيام اللامركزية عناصر أساسية هي:

- وجود مصالح محلية ذاتية تتمتع بالشخصية المعنوية، فإلى جانب المرافق التي تؤمنها الدولة (كالدفاع والبريد...)، توجد أيضا خدمات تؤمنها إدارة محلية كتوزيع الكهرباء والماء في الأقاليم، وتتولى الدولة في هذا المجال عملية تحديد المرافق العامة التي تعتبرها وطنية وتلك التي تعتبرها محلية.
ولكي تتمكن وحدات الإدارة المحلية من إدارة شؤونها يجب أن يكون لديها موظفون وأملاك وموازنة خاصة، وأن تمتلك حق التقاضي أي أن تتمتع بالشخصية المعنوية.
- تنظيم مجالس إدارية محلية مستقلة تنتخب من بين الناخبين المسجلين في المنطقة ومن قبل هؤلاء الناخبين.
- أن لا تخضع أجهزة السلطة المحلية لرقابة صارمة من قبل السلطة المركزية، حيث تحقق اللامركزية نوعا من الاستقلال الذاتي غير المطلق، بمعنى أن السلطة المحلية تبقى خاضعة لرقابة السلطة المركزية أو لرقابة ممثليها المحليين، إلا أن هذه الرقابة لا ينبغي أن تكون حادة.

2. بين اللامركزية والأقلمة واللاحصرية يجب التمييز بين مفهومي اللامركزية والأقلمة، حيث يعني الأول نظاما بموجبه تدير مجموعة ترابية أو مصلحة فنية ذاتها تحت مراقبة الدولة، بينما يحيل المفهوم الثاني إلى لامركزية السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لفائدة الأقاليم.

كما أنه لا مجال للخلط بين اللامركزية واللاحصرية (عدم التركز) الذي يعني "تحويل جزء من الأنشطة من مركز متشبع إلى أطراف أو مناطق غير متشبعة". إن الخلط والمزج بين مفهومَيْ اللامركزية واللاحصرية يستدعي التوقف، ولو بشكل موجز، عند الفوارق الأساسية بينهما:

أ- فاللاحصرية، لا تخرج عن مفهوم التنظيم المركزي النسبي، وإنما هي جزء أساسي منه ومرتبطة به عضويا. وهي تعني تكليف السلطة المركزية لممثّلين لها في المناطق، معيّنين من قبلها ويعملون تحت إشرافها، بمهام وصلاحيات محدّدة يمارسونها تحت رقابة السلطة المركزية وفي إطار التسلسل الإداري. وهذا يعني أن السلطات اللاحصرية المتواجدة في المناطق والملحقات، ما هي في الواقع سوى امتداد للسلطة المركزية نفسها، ومن هنا فهي لا تتمتّع بالشخصية المعنوية)باعتبارها من تفرّعات الدولة التي تتمتع هي بالشخصية المعنوية) ولا بالاستقلال المالي (باعتبار أن وارداتها ومصاريفها تدخل في موازنة الدولة في باب موازنة وزارة الداخلية والبريد والمواصلات)، مع استقلال إداري خجول بفعل الرقابة التسلسلية.

ب- أما اللامركزية الإدارية، ومهما يكن الشكل الذي تتخذه، فتتميّز بقيام كيانات قانونية منتخبة على المستوى المحلي، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري، وإنما تخضع لرقابة

السلطة المركزية –المحدودة مبدئيا– رغم استقلالها عنها إداريا". وبالتالي، فإن أهم المعايير الواجب اعتمادها للقول بوجود حالة لامركزية هي:

- قيام سلطة عامة محلية، تستمد شرعيتها من القانون الذي يحدّد صلاحياتها.
- تمتّع هذه السلطة بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة التي هي جزء منها.
- تمتّع هذه السلطة باستقلال مالي، أي بموازنة مستقلة عن الموازنة العامة، وبمصادر واردات خاصة بها، وبإمكانية إنفاق من ضمن الموازنة. لكن هذا الاستقلال ليس مطلقا، فالسلطة المركزية تحتفظ لنفسها بحق الرقابة، نظرا إلى كون هذه الأموال أموالا عامة، يقتضي فرض الرقابة على سبل جمعها وإدارتها وإنفاقها، وإنما حصرا ضمن حدود القانون.
- تمتّع السلطة اللامركزية بالاستقلال الإداري، أي بإمكانية إدارة أموالها وشؤونها دون الرجوع إلى السلطة المركزية إلاّ استثنائيا.

وفي ضوء العلاقة بين اللاحصرية (اللامحورية) واللامركزية يمكن القول أن الأولى تمثل محطة على طريق تحقيق الثانية، والتي تتخذ هي الأخرى أنماطا ومستويات متعددة.

3. أنماط ومستويات اللامركزية يشير مفهوم اللامركزية إلى العملية العامة التي تنقل بموجبها السلطة السياسية والعمليات التنفيذية إلى هيئات حكومية على المستوى المحلي، ولقد قسم المنظرون اللامركزية حسب درجتها وعمقها إلى أنماط أربعة تبعًا لمستوى نقل السلطة ولنوع "الوحدة" التي يجري تشاطر السلطة معها، وهذه الأنماط هي:

- **التنازل** : ويعني نقل السلطة إلى حكومات محلية مستقلة ذاتيا أو شبه مستقلة ذاتيا.
- **التفويض** : وهو نقل مسؤوليات الخدمات والإدارة إلى أجهزة الحكم والمؤسسات المحلية.
- **إبطال المركزية (أو عدم التركُز)**: ويعني توكيل تنفيذ البرامج الوطنية لفروع أدنى من الحكومة.
- **التجريد** : وهو نقل الخدمات والمؤسسات العامة (الحكومية) إلى شركات ومؤسسات خاصة.

ولكل نمط من هذه الأنماط مقومات سياسية ومالية وإدارية ، فكلما كان حجم ونوع الصلاحيات الإدارية للوحدات الإدارية الممنوحة المحلية والإقليمية في كل جانب من جوانب الإدارة العامة ذات العلاقة بعملية تطبيق اللامركزية كبيراً وهاماً، كلما كانت اللامركزية قوية.

وقد حدد البعض حجم ونوع هذه الصلاحيات لكل جانب من جوانب الإدارة العامة وربطها بمستوى اللامركزية الذي تمثله والتي تمثلت في:

- **البعد المكاني** :ويقصد به تشكيل الوحدات الجغرافية اللامركزية، فإذا تم ذلك بموجب الدستور تكون اللامركزية قوية، وإذا حصل ذلك وفق قانون تكون اللامركزية متوسطة، أما إذا شكلت هذه الوحدات بموجب قرار إداري فتكون اللامركزية ضعيفة.
- **البعد التنظيمي**: ويعني مدى استقلالية الوحدات الإدارية المحلية في وضع نظامها الداخلي، فإذا كانت هذه الوحدات تتمتع في ذلك بالاستقلال الكافي تكون اللامركزية قوية، وإذا ما قامت الحكومة المركزية بتحديد إطار عام للنظام الداخلي للسلطات المحلية فتكون اللامركزية متوسطة، وإذا وضعت الحكومة المركزية النظام الداخلي للوحدات الإدارية المحلية أو حددت تعليمات تفصيلية لهذه الغاية فتكون اللامركزية ضعيفة.
- **البعد المؤسسي**: إذا توفر للوحدات الإدارية المحلية البناء المؤسسي المعتاد للحكومات من برلمان وقضاء مستقل فتكون اللامركزية قوية، وإذا توفرت جميع المؤسسات باستثناء القضاء وبعض المؤسسات الأخرى فتكون اللامركزية متوسطة، أما إذا كانت الإدارات المحلية مجرد سلطة إدارية عندئذ تكون اللامركزية ضعيفة.
- **تعيين المسئولين**: إذا كان تعيين المسئولين في الوحدات الإدارية المحلية يتم بواسطة الانتخاب من قِبل السكان تكون اللامركزية قوية، وإذا تم تعيين المسئولين في هذه الإدارات بموافقة السلطة المركزية فتكون اللامركزية عندئذ متوسطة، وفي حالة تعيين المسئولين من قِبل الحكومة المركزية تكون اللامركزية ضعيفة.
- **تحديد الصلاحيات**: إذا حُددت صلاحيات الوحدات الإدارية المحلية بموجب الدستور تكون اللامركزية قوية، وإذا كان ذلك عن طريق قانون تكون اللامركزية متوسطة، أما إذا كان هذا التحديد قائم على أساس قرار إداري فتكون اللامركزية ضعيفة.
- **صلاحية التشريع**: إذا تمتعت الوحدات الإدارية المحلية بصلاحية تشريع كاملة في جوانب معينة تكون اللامركزية قوية، وإذا كانت صلاحية التشريع في جوانب معينة موزعة ما بين الإدارة المحلية والسلطة المركزية فتكون اللامركزية متوسطة، وفي حالة عدم امتلاك الوحدات الإدارية المحلية لأي سلطة تشريعية تكون اللامركزية ضعيفة.
- **فرض وجمع الضرائب**: إذا كان من صلاحيات الوحدات الإدارية المحلية استيفاء ضرائب الدولة المختلفة في المناطق التي تمارس فيها صلاحياتها تكون اللامركزية قوية، أما إذا اقتصرت صلاحياتها في هذا المجال على استيفاء الضرائب المحلية فتكون اللامركزية متوسطة، وإذا لم تمتلك هذه الوحدات أي صلاحياتها في استيفاء الضرائب تكون اللامركزية ضعيفة.
- **صلاحية الإنفاق**: إذا تمتعت الوحدات الإدارية المحلية باستقلالية في الصرف وبدون شروط تكون اللامركزية قوية، وإذا كان الصرف وفق شروط تحددها السلطة المركزية تكون اللامركزية متوسطة، أما إذا كان الصرف بموافقة السلطة المركزية فتكون اللامركزية ضعيفة.
- **تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطني**: إذا كانت المصالح المحلية والإقليمية ممثلة بمؤسسات على المستوى الوطني مثلاً في مجالس برلمانية تكون اللامركزية قوية، وإذا اقتصر تمثيل

المصالح المحلية على المستوى الوطني بشخص أو أكثر تكون اللامركزية متوسطة، وإذا غاب الشرطان السابقان تكون اللامركزية ضعيفة.

- القيادة المحلية منوطة بالمسئولين المحليين كالحاكم أو الشيخ (المختار) ولكن معينون من المركز ومسئولون أمامه.
- علاقات الصوت بعيدة وربما ضعيفة.
- الحكومة المحلية سلطة توصيل خدمات للمركز وتملك حرية تصرف ضئيلة أو منعدمة حول كيفية ومكان تقديم الخدمات.
- تأتي الأموال من المركز عبر موازنات وزارات أو أقسام مستقلة.
- لا توجد مصادر دخل مستقلة.
- الموظفون المحليون تابعون للمركز ويحاسبون أمامه عبر الوزارات إجمالاً، ويعوض عن القدرة المحلية الضعيفة بموظفين من المركز.
- تبقى المحاسبة بعيدة: فقد تكون طريق المحاسبة القصيرة ضعيفة إن كانت مراقبة المزود ضعيفة وقد يضطر المواطنون الاعتماد على طريق طويلة ضعيفة تصل إلى السياسيين في المركز، وقد تعوض طريق مدمجة بين صانعي القرارات والمزودين إلى حد ما.
- تفويض (تغيير متوسط) قد يقود الحكومة المحلية سياسيون منتخبون محليًا لكنها تبقي مسؤولة بصورة جزئية أو كاملة أمام المركز.
- تحدد أولويات الإنفاق مركزيًا وكذلك معاييره وقياساته؛ تملك الحكومة المحلية بعض السلطة الإدارية حيال تخصيص الموارد لملائمة الظروف المحلية.
- يؤمن المركز التمويل عبر تحويلات وتكون إجمالا قروضاً جامدة أو مشروطة.
- يمكن للمزودين أن يكونوا موظفي حكومة محلية مركزية لكن الأجور وشروط العمل يحددها المركز عادة.
- لدى الحكومة المحلية بعض السلطة حول استخدام الموظفين ومواقعهم لكن غالبا لا تملك سلطة الطرد.
- طريقا المحاسبة الطويلة والقصيرة أقوى نسبيًا، وتسمح معرفة محلية أكبر بملائمة التزويدات مع التفضيلات المحلية ومراقبتها بشكل أفضل ما يقوي الطريق المدمج وقوة الزبون.

- التنازل عن السلطة (تغيير كبير) – يقود الحكومة المحلية سياسيون منتخبون ويحاسبون أمام المنتخبين المحليين.
- قد تكون علاقة الصوت قوية جدًا، لكن قد تخضع لقبضة النخبة والاستقطاب الاجتماعي والتصويت الأحادي والزبونية، لأن على الحكومات المحلية أن تكون على مستوى المعايير الدنيا المحددة وطنياً، تستطيع تحديد أولويات الإنفاق والطرق الفضلى لملاءمة موجبات الخدمات.
- يمكن للتمويل أن يتأتى من مداخيل محلية واتفاقات مشاطرة أرباح ونقلها من المركز.
- تقشف كبير في الموازنة ضروري لإيجاد الحوافز لتسليمات خدماتية خاضعة للمحاسبة.
- المزودون موظفون لدى الحكومة المحلية.
- تملك الحكومة المحلية حق التصرف الكامل حيال مستويات الأجور وأعداد الموظفين وتعيينهم والسلطة والاستخدام والفصل.
- يمكن عادة أن يستمر إطار مدني يغطي الحكومات المحلية في وضع معايير وإجراءات استخدام الموظفين وإدارتهم.
- طرق محاسبة طويلة وقصيرة قوية نسبيًا لكنها أكثر تأثرا بالمعايير الاجتماعية المحلية وعرضة أكثر لمعوقات القدرة المحلية وسياساتها.
- وعموما تساعد اللامركزية على استغلال القدرات المحلية لتلبية الاحتياجات الأساسية، والتقليل من التباينات والفوارق الاقتصادية فيما بين الأقاليم، وتقريب الإدارة من السكان عن طريق خلق هياكل محلية كالبلديات وأجهزة الحكم المحلي.

التنمية المحلية، ووجاهة الخيار اللامركزية

أزداد دور الحكومات في الكثير من دول العالم النامي بعد الحرب العالمية الثانية في مجال تزويد السكان بالخدمات المحلية الأساسية كالتعليم والصحة والمياه والكهرباء وشبكات النقل ... الخ، وقد أدى هذا التزايد في المسؤوليات الحكومية إلى تركز سلطة صنع القرار التنموي في أيدي الحكومات المركزية المتواجدة عادة في عواصم دولها، وقد نجم عن هذا الوضع ثغرات ومشكلات تنموية عديدة كان من أهمها: ازدياد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المكانية، سواء على مستوى الأقاليم أو المناطق أو التجمعات السكانية، الأمر الذي جعل الهيئات الأهلية والشرائح السكانية في كثير من الأحيان غير راضية عن القرارات التنموية للحكومات المركزية؛ نظراً لأن هذه القرارات غالباً ما تكون بعيدة عن حاجات ومشكلات ومصالح السكان المحليين في المستويات المكانية المختلفة.

من التنمية القطرية إلى التنمية المحلية تطور مفهوم ومجال التنمية كثيرا خلال العقود الأخيرة، وهكذا ظهرت إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية المستديمة، والتنمية

الإنسانية. كما عرف الخطاب التنموي بروز عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية من قبيل التنمية القطرية (الوطنية)، والجهوية (الإقليمية)، والتنمية المحلية. وهي كما نلاحظ مل فتئت تسعى إلى حصر مجال التنمية أو نطاقها في حدود ومجالات ترابية أصغر.

ولقد ظلت مسألة التنمية تطرح أساسا على الصعيد الوطني إلى حدود الحرب العالمية الثانية في العالم المصنع وإلى حدود الستينات في أغلب دول العالم الثالث، لكن الوعي المتنامي بالتفاوت الإقليمي أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الاعتبار مع مطلع الستينات والسبعينات في جل الأقطار المصنعة منها والنامية على السواء، كما أن المسألة المحلية لم تطرح إلا مع بداية الثمانينات.

حيث توجهت التنمية منذ مطلع الثمانينات إلى أن تكون داخلية ذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع، وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان مع التخلي عن الأعمال التنموية المتفرقة وغير المنظمة فضلا عن ضرورة إحياء مراكز محلية تستغل استغلالا أمثل الموارد الطبيعية والبشرية المحلية.

كما توجه الاعتناء إلى التنمية الريفية مع التقليل من أهمية التخطيط، ومع تركيز هياكل إدارية تعنى باللامركزية ومنح الأجهزة الإدارية المحلية صلاحيات أوسع.

كما ساهمت المنظمات غير الحكومية منذ ما يزيد على العقدين في ترسيخ الاقتناع بأهمية التنمية المحلية من خلال برامج التنمية الذاتية والتضامن وتثبيت السكان في مواقعهم الأصلية والمحافظة على البيئة وتهيئة المجال المحلي وإسناد برامج التنمية الحكومية التي تبنتها ونفذتها في المناطق الفقيرة والمعزولة.

وباعتمادها على تصورات وطنية، وخارجية أحيانا، وبتشريك السكان المستفيدين والمتطوعين كذلك، تستهدف المنظمات المذكورة إرساء قواعد المجتمع المدني والتقاليد الديمقراطية. وبانخراطها في شبكات عالمية تجعلها تملي أحيانا التصورات والبرامج وتقدم التمويلات الإضافية أو تصرف المساعدات البيحكومية والهبات شأنها شأن الوسيط، تساهم هذه المنظمات غير الحكومية من خلال عملها المحلي في دمج بلدان العالم الثالث في المنظومة العالمية.

مفهوم وأهداف التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في التنمية القطرية.

وهكذا انطلقت التنمية المحلية من فكرة أساسية تؤكد أن التوجه التنموي التعصيري الانتاجوي قد أهمل الوسط الفلاحي والمعارف المحلية التقليدية التي اكتسبتها المجتمعات الريفية التقليدية على مدى قرون، لذا أصبحت هذه المعارف (منذ مطلع الثمانينات وبالنسبة إلى العديد من المؤسسات المختصة في التعاون الدولي) محل

دراسة ومصدر استلهام للعمل التنموي باعتبارها قابلة للتطوير، ذلك لأن المجتمعات التقليدية ليست في الواقع جامدة بل تتطور باستمرار وهي قابلة للتكيف مع ما تشهده من ظروف جديدة. ويمكن في هذا الصدد إعادة الاعتبار لطرق العلاج التقليدية، وطرق استغلال الموارد الغابية والمائية والفلاحية المتاحة محلياً.

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية . توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

أما من حيث الأهداف المرجوة منها فإن التنمية المحلية تهدف إلى الآتي:

- تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخطيطها وتنفيذها.

إن التنمية المحلية تعمق مبدأ المشاركة في التنمية بهدف تحقيق ديمقراطية التنمية المحلية. فمنطلق التنمية المحلية إذن هو تبني مبدأ البناء من أسفل، بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل. فكيف إذن تساهم اللامركزية في تحقيق ذلك ؟

دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية:

بما أن اللامركزية هي الحالة أو الوضع الذي يعطى فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا، دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار، فهي إذن أسلوب في العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد في الأقاليم والتجمعات السكانية المختلفة، وهذا يعني أن اللامركزية الإدارية تتمثل في تفعيل دور السلطات الإقليمية والمحلية، وذلك بإسناد مهام إدارية وتنموية لها تزيد من فاعليتها، وتعزز دورها في تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنمية المحلية ويؤدي في النهاية إلى نجاحها.

1. اللامركزية كإطار ملائم لتخطيط وتنفيذ التنمية المحلية:

إن الجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامةً، والتنمية المحلية خاصة قضية يجب التعامل معها على أنها أساسية وضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، إذ أن فشل

كثير من خطط التنمية وبالذات الريفية منها في العديد من دول العالم النامي ناجم بالأساس عن الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها وليس عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها .

على صعيد آخر فإن الإدارة هي التي تبرز أهمية التخطيط اللامركزية مقارنة بالتخطيط القطاعي، وهي الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح كإستراتيجية تنمية محلية تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية، وتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، لذلك فإن هيئات التخطيط الرسمية في المستوى الإقليمي والمحلي يجب أن تمتلك السلطة والكفاءة الإدارية العالية التي تمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه .

إن عملية التخطيط في ظل اللامركزية الإدارية يجب أن تعني تفعيل المشاركة الشعبية ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل، فالتخطيط والبناء من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيس من مبادئ التنمية الناجحة كما يراها إيمانويل صن وهذا المبدأ يتمثل في تعزيز الحرية، ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط، وإنما بمفهومها الإنساني الشامل الذي يسمح ويعظم من قدرة الإنسان على الاختيار.

كما أن التخطيط من أسفل يساعد في تحديد أهداف التنمية الإقليمية التي تعكس خصوصية الإقليم قيد التخطيط، ودائماً هناك فرق كبير بين أهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات ومؤسسات تخطيط إقليمية، وأهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات التخطيط المركزي، وإن كانت الأولى يجب أن تكون مكملة ومنسجمة مع الثانية وغير متناقضة معها.

إن تطبيق الإدارة اللامركزية بفاعلية في مجال التخطيط والتنمية المحلية، يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظراً لأنها تسمح بمشاركة سكان الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لمناطقهم، كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة، ويسهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التنمية والتخطيط المركزية ونظيرتها المحلية، وذلك على اعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه.

2. اللامركزية وتوسيع خيار المشاركة والديمقراطية المحلية:

يعتبر الكثير من فقهاء القانون الإداري أن اللامركزية ليست أسلوبا إداريا صرفا إنما شكل من أشكال وجود السلطة، باعتبارها وثيقة الصلة بنمط الحكم القائم ودرجة تركيز السلطة ونمط العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع.

ويساعد تبني خيار اللامركزية على تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية، لذلك اعتمدته العديد من الدول النامية في مختلف أنحاء العالم بهدف بناء قدرتها الإدارية والمؤسسية، ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن إدارة الحكم الرشيد تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فمن دون المشاركة من أدنى إلى أعلى لن تتمكن أجهزة الحكم المحلي من هيكلة أو إدارة الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية.

وكلما صغر النطاق الجغرافي للمجتمع، زادت قدرة الناس على المشاركة الفعالة في نسق للحكم الرشيد وقل احتمال إهمال "الأطراف" نتيجة لسيطرة "المركز" على المجتمع كله، وهي من آفات الحكم في البلدان النامية. إذ تخلق إدارة الحكم اللامركزي فرصاً أكثر لمشاركة الناس وإسهامهم .

وفي أنظمة الحكم الديمقراطي يكون الحكم المحلي ميدانا لتبلور قدرات المساهمة في مجالات الحكم المختلفة، وبروز العناصر القادرة على المساهمة في الحكم المركزي، كما ينظر إلى عملية صنع القرار على المستوى المحلي كأحد أوجه المشاركة الشعبية يعبر عنه بـ"البعد المحلي للديمقراطية" أو "الديمقراطية المحلية" التي تعد إحدى المؤشرات الأساسية لنموذج الحكم الرشيد الذي يراد له اليوم أن يمثل الإطار المرجعي للإصلاح السياسي والمؤسسي في الدول النامية، وفي هذا الصدد يعتبر ألكسيس دي توكفيل أن الهياكل البلدية هي بالنسبة للديمقراطية بمثابة المدارس الابتدائية بالنسبة للعلم.

وتكمن الفكرة الأساسية للامركزية في أن القرارات العامة يجب اتخاذها إذا أمكن على مستوى السلطة الأقرب إلى الناس، إذ يملك قاطنو منطقة معينة الحق والمسؤولية في اتخاذ قرارات بشأن المسائل التي تؤثر فيهم مباشرة والتي يستطيعون اتخاذ قرارات في شأنها.

وفي مقدور أجهزة الحكم المحلي أن تكون أكثر تجاوبا وتكيفا مع الأوضاع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فاعلية أكبر، فالإداريين المحليين يوفرون مجالا أفضل وأكثر راحة، ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم.

وتمثل البلديات مسرحا لتجسيد التعاون والتضامن، بدءا بالاتصال المباشر بالناس، وكذلك مع المنظمات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية، عبر أطر تضمن الديمقراطية والمشاركة في آن واحد. فالمشاركة الشعبية ضرورية لإيجاد المساءلة داخل المؤسسات المحلية والتجاوب مع حاجات المجتمع المحلي.

لكن تطبيق سياسة اللامركزية ليس حلا سحريا لكل المشاكل التنموية على المستوى المحلي، وإنما تواجهه جملة من التحديات .

3. تحديات تطبيق سياسة اللامركزية:

إن اللامركزية بحد ذاتها لا تضمن إدارة أفضل للحكم، ففي الواقع تخلق اللامركزية غير الفاعلة أو غير الملائمة من المشكلات أكثر مما تحل، ولذا يتحتم تطبيق اللامركزية بعناية من أجل ضمان فاعلية للمؤسسات المحلية.

فقد تكون اللامركزية غير ملائمة أحيانا، وبالتالي تقود إلى تدني نوعية إدارة الحكم، ففي الدول الصغيرة جدا يحقق الحكم المركزي فاعلية أكبر عبر تنسيق عمل الحكومة المركزية، بدلا من إيجاد كيانات محلية مستقلة ذاتيا، وقد تقود اللامركزية إلى خسائر في وفورات الحجم وإلى عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. كما يمكن للامركزية الضريبية أن تستنزف الإيرادات المركزية حين تعجز الحكومة الوطنية عن ضبط الإنفاق العام. وقد تفتقر الحكومات المحلية إلى القدرة والخبرة الموجودتين لدى المؤسسات الوطنية.

لكن في المقابل قد يؤدي تطبيق اللامركزية من دون الانتباه الدقيق للامركزية الضريبية إلى انتكاس جهود الإصلاح فمن دون سيطرة أجهزة الحكم المحلي على إيراداتها وميزانياتها لن تتمكن من العمل باستقلال ذاتي، فالإيرادات المحلية تخلق قدرة رأسمالية يمكن إعادة توزيعها على البنية التحتية العامة وعلى الاقتصاد العام.

إن تنفيذ خطط ضريبية وخطط فاعلة للإيرادات تفترض مسبقا عملية تاريخية طويلة في مجال بناء الدولة، مما يعزز أهمية وفاعلية التخطيط والتصميم عند تطبيق اللامركزية.

من جهة ثانية توجد حجج متعارضة حيال تأثير اللامركزية على وحدة الدولة؛ إذ يذهب الكثير من الباحثين إلى أن اللامركزية تشكل خطرًا على الوحدة الوطنية لأنها تضعف الولاء للدولة، وتشجع ظهور حركات انفصالية. بينما يرى آخرون أن اللامركزية تزيد "الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية عبر السماح للمواطنين بالتحكم في البرامج السياسية بشكل أفضل على المستوى المحلي."

خلاصة واستنتاجات:

تمثل اللامركزية – بما تمنحه من صلاحيات أوسع للهيئات المحلية – إطارا ملائما لإشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة تنميتها الذاتية، كما تساهم اللامركزية في نشر الديمقراطية ومشاركة مختلف الفاعلين في العملية التنموية، والتي أصبح المجال المحلي خلال العقود الثلاثة الأخيرة إطارها الأنسب. بهدف تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية المحلية المتاحة والكامنة، وتشغيل الأيدي العاملة المحلية.

- ولعل مساهمة اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية تتجلى في كونها تساعد على: الحد من البيروقراطية الإدارية وتسريع وتسهيل عملية صنع القرار الإداري والتنموي، مما يساهم في إيجاد توزيع عادل نسبياً لسلطة صنع القرار والاستثمارات والموارد داخل الدولة.
- تنازل هيئات الحكم المركزية عن جزء من صلاحيتها لصالح هيئات حكم محلية، هذه الهيئات التي تتعايش مع مشكلات السكان المحليين بشكل مستمر وتدرك أسبابها وأبعادها، وهذا الوضع يمنح هذه الهيئات القدرة على ربط برامج ومشاريع التنمية بالحاجات المتعددة والمتناقضة للمناطق والأقاليم والشرائح السكانية المختلفة، وبالتالي يضمن تحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية بصورة فاعلة وإيجابية.
- إيجاد الاتصال المباشر والمستمر بين هيئات التخطيط التنموي والسكان، وهذا يُمكّن القائمين على التخطيط من الحصول على بيانات أكثر دقة حول أوضاع مناطقهم، ويساعد على إعداد وتنفيذ خطط تنموية واقعية وفعالة ومؤثرة.
- إيجاد توزيع عادل لمكاسب التنمية، وتحسين المستوى التنموي والخدمي في جميع مناطق البلد؛ من خلال وصول الموارد والاستثمارات إلى جميع مناطق وأقاليم الدولة، وهذا يقلل من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.
- تخفيف العبء الإداري والتنموي عن مؤسسات وهيئات الحكومة المركزية؛ حيث تخلصها من العديد من المهمات والصلاحيات بإسنادها إلى هيئات إقليمية ومحلية، وهذا الوضع يمكن هيئات التخطيط المركزية من أخذ الوقت الكافي في الإشراف بشكل فعلي وعملي على متابعة خطط التنمية المختلفة.
- ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار التنموي على المستوى المحلي، وذلك على اعتبار أن اللامركزية هي شكل من أشكال وأسس العملية الديمقراطية.

مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية تعني في الأصل حكم الشعب لنفسه، لكن كثيرا ما يطلق اللفظ علَى الديمقراطية الليبرالية لأنها النظام السائد للديمقراطية في دول الغرب، وكذلك في العالم في القرن الحادي والعشرين، وبهذا يكون استخدام لفظ "الديمقراطية" لوصف الديمقراطية الليبرالية خلطا شائعا في استخدام المصطلح سواء في الغرب أو الشرق، فالديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم السياسي قائمٌ بالإجمال علَى التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثريّة بينما الليبرالية تؤكد على حماية حقوق الأقليّات والأفراد وهذا نوع من تقييد الأغلبية في التعامل مع الأقليات والأفراد بخلاف الأنظمة الديمقراطية التي لا تشتمل على دستور يلزم مثل هذه الحماية والتي تدعى بالديمقراطيات اللاليبرالية، فهنالك تقارب بينهما في امور وتباعد في أُخرى يظهر في العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية كما قد تختلف العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية باختلاف رأي الأغلبية.

وتحت نظام الديمقراطية الليبرالية أو درجةٍ من درجاتهِ يعيش في بداية القرن الواحد والعشرين ما يزيد عن نصف سكّان الأرض في أوروبا والأمريكتين والهند وأنحاء أخرَى. بينما يعيش معظمُ الباقي تحت أنظمةٍ تدّعي نَوعاً آخر من الديمقراطيّة (كالصين التي تدعي الديمقراطية الشعبية)

ويطلق مصطلح الديمقراطية أحيانا على معنى ضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطيةٍ، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع. والديمقراطيّة بهذا المعنَى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ويشير إلى ثقافةٍ سياسيّة وأخلاقية معيّنة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلميا وبصورة دورية.

قيم الديمقراطية:

الديمقراطية هي حُكمُ الأكثريّة لكن النوع الشائع منها (أي الديمقراطية الليبرالية) يوفر حمايةُ حقوق الأقليات والأفراد عن طريق تثبيت قوانين بهذا الخصوص بالدستور، ويتجلّى كلّ ركنٍ في عدَدٍ من المفاهيم والمبادِئ سوف نبسُطها تالياً. ويندرُ أن تحوذَ دولةٌ أو مجتمعٌ ما علَى هذه المفاهيم كلها كاملةً غير منقوصة، بل أنّ عدَداً من هذه المفاهيم خِلافِيّ لا يَلقَى إجماعاً بَين دعاة الديمقراطية المتمرّسين.

مبادئ تحكيم حكم الأكثرية ومفاهيمه:

وهي مفاهيم ومبادِئ مصممةٌ حتَّى تحافظ الأكثريّة علَى قدرتها علَى الحكم الفعّال والأستقرار والسلم الأهلي والخارجي ولمنع الأقليّات من تعطيل الدولة وشلّها:

- مبدأ حكم الأكثرية.
- مبدأ فصل السلطات ومفهوم تجزيء الصلاحيات.
- مبدأ التمثيل والانتخاب.
- مفهوم المعارضة الوفية.
- مفهوم سيادة القانون.
- مفهوم اللامركزية.
- مبدأ تداول السلطات سلميا.

مفهوم الشرعية السياسية والثقافة الديمقراطية :

تعتمد كل أشكال الحكومات على شرعيتها السياسية، أي على مدى قبول الشعب بها، لانها من دون ذلك القبول لا تعدو كونها مجرد طرف في حرب أهلية، طالما ان سياساتها وقراراتها ستلقى معارضة ربما تكون مسلحة. وباستثناء من لديهم إعتراضات على مفهوم الدولة كالفوضويين والمتحررين (Libertarians) فإن معظم الناس مستعدون للقبول بحكوماتهم إذا دعت الضرورة. والفشل في تحقيق الشرعية السياسية في الدول الحديثة عادة ما يرتبط بالإنفصالية والنزاعات العرقية والدينية أو بالاضطهاد وليس بالإختلافات السياسية، إلا أن ذلك لا ينفي وجود أمثلة على الإختلافات السياسية كالحرب الأهلية الإسبانية وفيها إنقسم الإسبان إلى معسكرين سياسيَيْن متخاصمَيْن.

تتطلب الديمقراطية وجود درجة عالية من الشرعية السياسية لأن العملية الانتخابية الدورية تقسم السكان إلى معسكرين "خاسر" و"رابح". لذا فإن الثقافة الديمقراطية الناجحة تتضمن قبول الحزب الخاسر ومؤيديه بحكم الناخبين وسماحهم بالانتقال السلمي للسلطة وبمفهوم "المعارضة الموالية" أو "المعارضة الوفيّة". فقد يختلف المتنافسون السياسيون ولكن لابد أن يعترف كل طرف للآخر بدوره الشرعي، ومن الناحية المثالية يشجع المجتمع على التسامح والكياسة في إدارة النقاش بين المواطنين. وهذا الشكل من أشكال الشرعية السياسية ينطوي بداهةً على أن كافة الأطراف تتشارك في القيم الأساسية الشائعة. وعلى الناخبين أن يعلموا بأن الحكومة

الجديدة لن تتبع سياسات قد يجدونها بغيضة، لأن القيم المشتركة ناهيك عن الديمقراطية تضمن عدم حدوث ذلك.

إن الانتخابات الحرة لوحدها ليست كافية لكي يصبح بلد ما ديمقراطياً: فثقافة المؤسسات السياسية والخدمات المدنية فيه يجب أن تتغير أيضاً، وهي نقلة ثقافية يصعب تحقيقها خاصة في الدول التي إعتادت تاريخياً أن يكون انتقال السلطة فيها عبر العنف. وهناك العديد من الأمثلة المتنوعة كفرنسا الثورية وأوغندا الحالية وإيران التي إستطاعت الاستمرار على نهج الديمقراطية بصورة محدودة حتى حدثت تغييرات ثقافية أوسع وفتحت المجال لظهور حكم الأغلبية.

أشكال الحكم الديمقراطي:

الديمقراطية المباشرة : وتسمى عادة بالديمقراطية النقية وهي الأقل شيوعا وتمثل النظام الذي يصوت فيه الشعب على قرارات الحكومة مثل المصادقة على القوانين أو رفضها وتسمى بالديمقراطية المباشرة لأن الناس يمارسون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من دون وسطاء أو نواب ينوبون عنهم. وتاريخياً

كان هذا الشكل من أشكال الحكم نادراً نظراً لصعوبة جمع كل الأفراد المعنيين في مكان واحد من أجل عملية التصويت على القرارات. ولهذا فإن كل الديمقراطيات المباشرة كانت على شكل مجتمعات صغيرة نسبياً وعادة ما كانت على شكل دول المدن، وأشهر هذه الديمقراطيات كانت أثينا القديمة، وفي العصر الحالي سويسرا هي أقرب دولة إلى هذا النظام.

الديمقراطية النيابية : وهي نظام سياسي يصوت فيه أفراد الشعب على اختيار أعضاء الحكومة الذين بدورهم يتخذون القرارات التي تتفق ومصالح الناخبين. وتسمى بالنيابية لأن الشعب لا يصوت على قرارات الحكومة بل ينتخب نواباً يقررون عنهم. وقد شاع هذا الشكل من الحكم الديمقراطي في العصور الأخيرة وشهد القرن العشرين تزايداً كبيراً في اعداد نظم الحكم هذه ولهذا صار غالبية سكان العالم يعيشون في ظل حكومات ديمقراطية نيابية .

الديموقراطية شبه المباشرة: انه النظام الوسط الذي يجمع بين الديموقراطية المباشرة والديموقراطية النيابية. الديموقراطية شبه المباشرة تقوم على أساس وجود برلمان منتخب ينوب عن الشعب ويعمل باسمه ولحسابه

ولكن مع وجوب الرجوع إلى الشعب نفسه باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطات في الكثير من الأمور الهامة.

وبالإمكان تقسيم الديمقراطيات إلى ديمقراطيات ليبرالية (حرة) وغير ليبرالية (غير حرة). فالديمقراطية الليبرالية شكل من أشكال الديمقراطية تكون فيها السلطة الحاكمة خاضعة لسلطة القانون ومبدأ فصل السلطات، ويضمن دستور الدولة للمواطنين (وبالتالي للأقليات أيضا) حقوقاً لا يمكن إنتهاكها. أما الديمقراطية غير الليبرالية (غير الحرة) فهي شكل من أشكال الديمقراطية لا توجد فيها حدود تحد من سلطات النواب المنتخبين ليحكموا كيفما شاؤوا .

الحكم الرشيد

بات موضوع الحكم الرشيد يمثل أهمية كبيرة على المستوى العالمي. ويمثل الحكم الرشيد اليوم جزءا من توافق الآراء في الأمم المتحدة، وينص إعلان الأمم المتحدة بشان الألفية على أن الحكومات لن تدخر جهدا في تعزيز الديمقراطية، وتعميم سيادة القانون، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذلك الحق في التنمية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجهها نحو هذا النهج ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم.

ويشكل إقامة بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة أمرا لا يمكن فصله عن نوعية الحكم التي تؤثر أيضا في النشاط الاقتصادي. والأدوات التي يمكن أن تستخدمها الدولة في الوقت الحاضر لتعزيز قدرتها قد تكون مختلفة عنها فيما مضى. وهي تشمل ، حكم القانون ، والشفافية ، والإجراءات غير التعسفية واستقلال القضاء ، والانفتاح ، وبناء المؤسساتوهذه العوامل هي صلب عملية الحكم ، ولها تأثير كبير على درجة الثقة التي تولدها الاقتصاديات الوطنية.

تعريف الحكم:

يحدَّدُ الحكمُ بأنّه القوانين والتقاليد التي تُمارَس من خلالها السلطة، في بلد ما، من أجل الخير العام، وهو يشمل:

1. اختيار من هم في السلطة ومراقبة اعمالهم ومساءلتهم ومحاسبتهم (البعد السياسي)
2. قدرة الحكومة على إدارة موارد البلاد وتنفيذ سياسات سليمة بفاعليّة (البعد الاقتصادي)
3. احترام المواطنين والمسؤولين لمؤسّسات البلاد (البعد المؤسّساتي).

تطوّر مفهوم الحكم الرشيد:

- الانطلاقة كانت من البنك الدولي في أوائل التسعينيات وترافقت مع ظاهرة العولمة. حيث اعتبر الحكم الرشيد هو المدخل للدول في طور النمو لتحسين الخدمات الاساسية المقدمة للمواطنين وتحفيز النمو وتهيئة فرص العمل، وذلك كأداة يمكن من خلالها انتشال الناس من براثن الفقر وتحسين احوالهم الاقتصادية.
- عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بلورة المفهوم وتوضيحه والترويج لمبادىء الحكم الرشيد. كما أسهم في تحديد مجموعة من العناصر التي تشكّل الحكم الرشيد، وأنشأ برامج لهذه الغاية.

- انطلقت مبادرات من مؤسسات المجتمع المدني لفهم الحكم الرشيد والسعي لبلورة أدوار يمكن للمجتمع المدني أن يقوم بها في هذا الإطار.
- سعت مؤسسات القطاع الخاص، بتشجيع من المؤسسات الدولية، الى بلورة المفهوم واعتماده مما أدّى الى دخول مصطلح جديد هو"حوكمة الشركات".

مفهوم الحكم الرشيد:

يعرف الحكم بأنه مجموع المؤسسات والعمليات والآليات الموجودة لممارسة السلطة في اقتصاد ما، أما الحكم الرشيد فيقصد به,, انشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة ويعدها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنها عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم ، كما يعدونها مؤسسات تعمل على تمكينهم .وينطوي الحكم الرشيد أيضا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بصفة عامة.

ويعرف البنك الدولي مفهوم الحكم الرشيد ،،بأنها الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية ويبدو جليا أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني .ويثير هذا المفهوم أهمية قواعد السلوك وشكل المؤسسات ، وأساليب العمل المرعية بما تتضمنه من حوافز للسلوك .

أما الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية فيقصد بهالحكم الذي يعزز ويدعم ، ويصون رفاه الإنسان ، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا.

ويمكن النظر في هذا السياق إلى الحكم الرشيد على أنه ممارسة للسلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لإدارة شئون بلد ما على جميع المستويات ، ويتكون الحكم من الآليات والعمليات ، والمؤسسات التي يؤدي من خلالها التفاعل بين الدولة ومختلف الجهات الفاعلة إلى اتخاذ إجراءات يمكن وصفها بأنها مستدامة ومنصفة . وشمل الحكم الصالح بهذا المعنى التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني .

ويمكن القول بأن الحكم الرشيد هو الحكم الذي يتسم من بين جملة أمور أخرى بالمشاركة والشفافية والمساءلة ، ويكون فعالا ومنصفا ويعزز سيادة القانون . ويكفل وضع الأسبقيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق آراء واسعة النطاق في المجتمع ، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا وفقرا في صنع القرارات المرتبطة بتوزيع موارد التنمية .

عناصر الحكم الرشيد:

1. حكم القانون

يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان .

2. الشفافية

تستند الشفافية على التدفق الحر للمعلومات .وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها ، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.

3. المسئولية

يجب أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها .

4. بناء التوافق:

يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة .

5. المساواة

تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم .

6. الفعالية والكفاءة

تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية .

7. المساءلة

يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة ، والقطاع الخاص ، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة .

8. الرؤية الإستراتيجية

يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

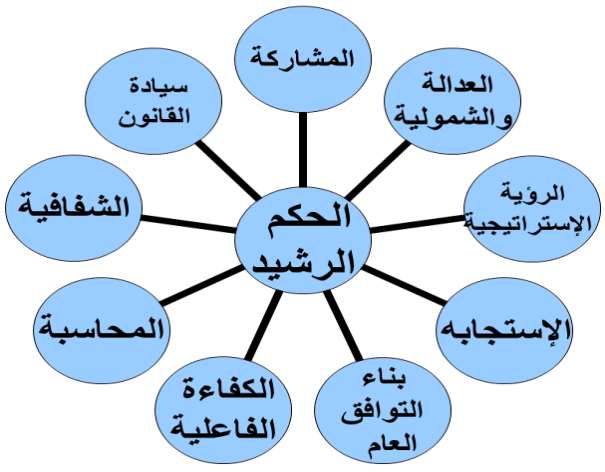

وصفوة القول أن مفهوم الحكم الرشيد وفقا لما ورد في أعلاه يتسق مع الاتجاهات الأخرى السائدة من حيث هيمنة الليبرالية الاقتصادية، واستعادة الديموقراطية، واحترام حقوق الإنسان. فهذه الأفكار تشكل كلا متكاملا يمثل نوعا من الايدولوجيا الجديدة التي تتكاتف المؤسسات الدولية والنظام الاقتصادي الدولي في الدعوة إليها.

مفهوم إدارة الخدمة:

مفهوم إدارة الخدمة هو مجموعة المبادئ والمعايير والسياسات والقيود المستخدمة لتصميم نظام لإتاحة وتطوير وتوفير الخدمات العامة اللازمة لمجتمع ما.

خطوات تحسين الخدمة

- تحديد ما يجب قياسه
- كيف يمكن قياسه
- تجميع البيانات
- تشغيل البيانات
- تحليل البيانات
- عرض واستخدام المعلومات
- اتخاذ اجراءات تصحيحية

دور مؤسسات المجتمع المدني في إدارة الخدمة وتعزيز الحكم الرشيد

تستطيع مؤسسات العمل المدني، وفي مختلف المجتمعات، أن تؤدي دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه، وهي بذلك إما أن تكون أداة تدعم وتؤدي دور السلطة في تلك الدولة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية، والحقوق المدنية، والحكم الرشيد، أو أن تلعب الدور العكسي، ذلك أن هذه المؤسسات يمكن أن تدعم السلطة في تعزيز الحكم الرشيد من خلال الأطر الآتية:

- تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده، وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين، ومع ذوي العلاقة، وبخاصة في القضايا المحورية والحاسمة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحرياته.
- المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة، وبخاصة في صياغة القوانين وتعديلها، وكذلك في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالفقر والبطالة، وقضايا المرأة والطفل، واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية.
- الاستثمار في المشاريع ذات العلاقة في البند السابق بهدف تخفيف المشاكل المجتمعية، أو الحد منها ما أمكن.
- تقديم ومناقشة التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة، بهدف سد الثغرات والفجوات في الأداء، وتعزيز الأداء الإيجابي.

- العمل، مع السلطات، على تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق والحريات، والحد من الانتهاكات، ومعاقبة القائمين عليها.
- المساهمة الفاعلة، مع السلطات ومؤسسات العمل المدني المختلفة والخاصة، من أجل تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية، وخضوع القائمين علية للمساءلة.
- تنفيذ دراسات وأبحاث في مجال التنمية، وذلك بهدف تحقيق التوازن في التخطيط، والتنفيذ، ونقل التنمية إلى مختلف المناطق، بناء على الدراسات، بهدف سد الفجوات الحاصلة بين المناطق المختلفة.
- المساهمة مع السلطات في حل المشاكل والصعوبات الداخلية، بهدف تحقيق الاستقرار، وتوفير الأمن، وذلك من خلال حملات توعية مستمرة.
- توفير المعلومات المتاحة لدى هذه المؤسسات لمتخذي القرار والمشرعين في السلطة، ذلك أن ما يمكن أن تصل له هذه المؤسسات من معلومات أكبر بكثير مما يمكن أن تصل له المؤسسة الرسمية.

مفاهيم المواطنة

تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وسياسية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي – بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات.

المواطنة هي عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة ويترتب على ذلك مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين نسميها الحقوق والواجبات. يرجع أصل استعمال مفهوم المواطنة من ناحية تاريخية الى الحضارتين اليونانية والرومانية، فظهر التعبير المعاصر لمفهوم وطن/مواطن مع ظهور فكرة الامة ذات السيادة وفكرة وجوب حقوق أساسية للفرد (سواء كان رجل او امرأة أو طفل) العنصر في هذه الامة كانسان ومواطن. وهو ينال هذه الحقوق مقابل الواجبات التي تقع على عاتقه.

المواطنة مفهوم تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق– كفاءته وقدراته ونزاهته. لا يمكن أن تتحقق المواطنة، بدون مواطن يشعر شعورا حقيقيا بحقوقه وواجباته في وطنه. فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته.

تعتمد المواطنة على مجموعة من المبادئ أهمّها المساواة في الحقوق والواجبات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والمشاركة الفعالة والمساءلة واحترام دولة القانون. يندرج ضمن مفهوم المواطنة مبدأ الإنتماء إلى الوطن، ولكن في عالمنا الحديث تعددت إنتماءات الفرد وأصبح تنوع الهويات مصدر غنى للدول والمجتمعات. فأصبح دور الدولة الديمقراطية في الأنظمة المتطورة إدارة التنوع واستثماره في خدمة الإبداع والإنفتاح والنمو.

شكلت النظرة التحررية للمواطنة التي تطورت في القرن التاسع عشر على أهمية الحقوق بالنسبة لجميع المواطنين. فبدأ هذا الامتياز ينتشر تدريجياً بحيث أصبحت العدالة والحقوق السياسية واقعاً بالنسبة لعدد متزايد من المواطنين في العالم.

المواطنة الاجتماعية: نادى المفكرون بضرورة أن تشمل حقوق المواطنين ظروف حياتهم وعملهم بهدف نشوء " دولة العناية والرفاهية" بالاضافة الى الحقوق السياسية.

المواطنة المتعددة: يسمح هذا المفهوم للافراد بان يكونوا مواطنين لاكثر من دولة أو هيئة تنظيمية في آن واحد.

المواطنة الديمقراطية: هي الرابط المدني بين أفراد ينتمون إلي ثقافات متعددة: ويسمح هذا المفهوم بأن تعمل الدول على وضع اطاراً يعزز مفهوم الديمقراطية عبر سياسيات تربوية وتدريبية وثقافية وشبابية مع تحديد استراتيجيات ومقاربات بهدف الوصول إليها.

تفترض المواطنة الصالحة:

- امتلاك كل فرد الحقوق الاساسية وتتطلب من المواطنين أن يحترموا حقوق الآخرين.
- ارتباط المواطنة بالعضوية الى الوطن أي ان المواطن هو العضو الفاعل في بناء مجتمع يحترم حقوق جميع المواطنين كما يفرض علينا جميعاً مسؤوليات.
- المواطن الفاعل يتقيد باسلوب التصرف الذي يتوجب أن يقود المجتمع الى احترام حقوق الانسان احتراماً أشمل وأوسع لكرامة الانسان ويشمل المساواة ويحقق العدالة دون أي شكل من أشكال التمييز.
- التربية المستمرة لتشكيل المواطن الواع والفاعل والمسؤول.

حقوق المواطن وواجباته:

إن المواطنة تشكل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان لان ممارسة الفرد لمواطنيته مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمساواة في الحقوق والحريات الأساسية والواجبات دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد ودون تفرقة بين الرجال والنساء؛ كما جاء في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبالتالي، يشكّل ارتباط الحقوق بالمواطنية وتكاملها مع مبدأ المساواة أساساً من أسس المجتمع الديمقراطي الحديث. إن الممارسة الفعلية للمواطنية تفترض تحقق العناصر الثلاثة المكونة لمفهوم المواطنية :

- الحقوق المدنية.
- الحقوق السياسية.
- الحقوق الاجتماعية والإقتصادية والثقافية.

الحقوق المدنية:

- حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو الحاطة بالكرامة وعدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه،
- وعدم استرقاق أحد والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين،
- وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً،
- وحق كل مواطن في الملكية الخاصة،
- وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليه،
- وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون،
- وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصية المواطن او في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته وعدم تعرضه لأية حملات غير قانونية تمس شرفه او سمعته وحق كل مواطن في حماية القانون له،
- وحقه في حرية الفكر ، والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون،
- وحق كل طفل وفرد في اكتساب جنسيته.

الحقوق السياسية:

- حق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح.
- وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون.
- والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- حق كل مواطن في العمل.
- والحق في العمل في ظروف منصفة والحرية النقابية من حيث النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب.
- حق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية.
- والحق في الرعاية الصحية.
- والحق في الغذاء الكافي.
- والحق في التأمين الاجتماعى.
- والحق في المسكن.
- والحق في المساعدة.
- والحق في التنمية.
- والحق في بيئة نظيفة.
- والحق في خدمات كافية لكل مواطن.
- وحق كل مواطن بالتعليم والثقافة.

أما بالنسبة للواجبات التي تقع على عاتق المواطن فهي كالآتي:

- واجب دفع الضرائب للدولة.
- واجب إطاعة القوانين.
- واجب الدفاع عن الدولة .

حيث تعتبر الواجبات المترتبة على المواطن نتيجة منطقية وامراً مقبولاً في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطن وبشكل متساوي وبدون تميز.

أهمية المواطنة:

تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية لحمة المجتمع وتعلق المواطن بوطنه ودولته، وتدفعه إلى تطوير مجتمعه عامة ووطنه خاصة والدفاع عنه أمام الملمات المختلفة.

تحفظ على المواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته، بمعنى أنها تحفظ على الدولة حقوقها تجاه المواطنين.

تؤدي إلى الرفع من الثقة لدى المواطن والدولة في تجاه أحدهما للآخر، بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في نفس الوقت.

تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم ومساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات .من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن والدفاع عنه.

التشبيك بين الوحدات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني

مفهوم الشبكة

ان كلمة شبكة تشير الى الكثير من المصطلحات المعبرة كشبكة المعلومات او شبكة الهاتف، او شبكة العلاقات، وهى كلمة تعبر عن وظيفة اساسية هي الشراكة والتعاضد والتنسيق كوسيلة للوصول الى غاية او هدف ما.

ما هو الترابط و التشبيك؟

تمارس الجمعيات الأهليه عمليه التشبيك بالفعل منذ زمن طويل سواء بشكل مقصود ام بشكل غير مقصود.

ان مفهوم الترابط و التشبيك يشير الى:

اى مجموعة من الافراد او الجماعات او الجمعيات التى تقوم – بشكل تطوعى– بعملية تبادل للمعلومات و تتبنى انشطة مشتركة مع تنظيم انفسهم بشكل يضمن الحفاظ على استقلاليه كل شريك

"التخطيط لتعاون منظم بين طرفين أو أكثر من منظمات المجتمع المدني أو أفراد مهتمين بهذا القطاع بهدف تبادل الخيرات والعمل المشترك في الخدمه وتنمية المجتمع".

مفهوم الترابط والتشبيك

- أن يكون التشبيك على اساس علاقه تطوعيه تتم بين أكثر من طرف للعمل معاً مع احتفاظ كل منهم بإستقلاليته وهويته.
- أن يتم من خلاله تبادل المعلومات أو الموارد بين الأعضاء.
- أن يكون للتشبيك هدف واضح منذ البدايه لتجنب أي خلط قد يؤدي الي عدم رضاء الأعضاء وفقدان إهتمامهم.
- لا بد أن يكون لأعضاء الترابط والتشبيك رؤيه موحده لإسلوب الإداره وتيسيير أنشطه الشبكه,وعلاقاتها الخارجيه .

- تحتاج كل شبكه إلي نقطه محوريه (جمعيه أو فرد) تكون مسؤله عن التنسيق وتيسيير تبادل المعلومات بين أعضاء الشبكه .

لماذا يتخوف البعض من الترابط و التشبيك ؟

- قد يتردد بعض القائمين على منظمات المجتمع المدني في قبول الترابط و التشبيك ، اذ ينظرون الى الترابط و التشبيك على انه يستهدف وضعهم و قيادتهم لهذه المنظمات ، فينظرون لمنظماتهم كملك شخصي لا يمكن التنازل عنه لانه يدر عليهم بعض الموارد المالية او الجاه والمنصب الإجتماعى.
- يتخوف اخرون من الترابط و التشبيك على اساس انه يلغي الشخصية المعنوية للمنظمة، او يشكل تهديدا للمنظمات الصغيرة امام غيرها من المنظمات الكبيرة.
- وفي احيان اخرى يكون التنافس على مناطق النفوذ او التمويل مانعا امام الترابط و التشبيك، وهنا فان عامل الجهل باهمية التشبيك يمثل معوقا امام هذه الالية.

لماذا يتم الترابط والتشبيك ؟ وما هى أهميته ؟

ان تكوين الشبكات يساعد علي توسيع آفاق عمل الجمعيات الأهليه بوسائل عديده نقوم هنا بسرد بعضها:

- ان الترابط والتشبيك يدعم عملية تبادل المعلومات والخبرات والمعارف والمهارات. بمعنى اخر ان خلق وتكوين شبكات يسهل الوصول الي مصادر المعلومات وتدفقها بين الجمعيات الاهليه المختلفه , ويساعد علي زياده وعي الجمعيات الأهليه.
- ان تكرار جهود التنمية وازدواجيتها يعتبر من المشكلات الملحه التي تعاني منها الجمعيات الاهليه.
- التشبيك من الممكن ان يدعم الأفراد والمؤسسات باسلوب ومصدر للتعلم من الزملاء من خلال منهجية تعلم القرناء من بعضهم البعض.
- ويمكن من خلال الترابط و التشبيك أن تقل ظاهره تشتيت جهود الجمعيات , حيث أن التشبيك يدعم تكامل عمل الجمعيات الأهليه لبعضها البعض مما يساعدها علي التفكير الإستراتيجي الموحد ,كما يحفزها علي تكوين علاقات تكامليه بدلاً من علاقات المنافسه.
- المشاركه الفعاله في الشبكات تمكن الجمعيات الأهليه من اكتشاف طرق جديده ومبتكره تساعد علي مواجهه المشكلات المتعلقه ببرامج التنميه , كما أن الحوارات حول المشاكل تساعد علي حشد و تجميع الإبتكارت والأفكار الجديده لعمليات التنميه.
- ان التشبيك يمثل قوة تستطيع التأثير علي صناع القرار , فمجموعة الجمعيات التي تعمل معاً في تحالف أو رابطه يمكنها تشكيل عنصراً للضغط من خلال حمله للدعوة حول قضية ما أو الضغط لإحداث تغير ما أو تفعيل سياسات أو قرارات مما يتيح لها فرصه تحقيق أهدافها بشكل أكبر مما لو كانت تعمل بشكل منفرد.

- من خلال الشبكات يمكن للجمعيات الأهليه الوصول إلي مساحه أكبر من القاعده الشعبيه و الاتصال بالمجتمعات بصورة أفضل مما لو عملت منفرد.

أهداف عملية التشبيك:

- إيجاد فرص للشراكة والتضامن بين المنظمات المختلفة اذ ان إقامة الشبكات من شأنه توحيد موارد وإمكانيات مختلف أعضاء الشبكة وتعضيد العلاقات والروابط بينهم مما يساعد على تحقيق الأهداف المشتركة.
- تعظيم وتوسيع نطاق فرص الوصول الى عدد اكبر ومتنوع من الجمهور فصوت منظمة واحدة لا يوثر مثل صوت الشبكة مجتمعة.
- توفير الأمان والمصداقية لجهود الدعوة فالشبكة تضيف المزيد من القوة للمنظمات المختلفة مما يعود بالنفع على المجتمع.
- زيادة فرص تنمية قدرات الجمعيات عن طريق معاونة الجهة الوسيطة وعلاقاتها بالأطراف المختلفة فى الشبكة.
- المساعدة على تجنب المصالح والمنافسة والاعتماد على جهود الآخرين ، حيث يمكن من خلالها إقامة علاقات ناضجة ومثمره مما يزيد من قوة الأعضاء وقدرتهم على تحقيق الاهداف.
- المساعدة على اكتشاف قيادات جديدة وفرص واعدة لتنمية جمعيات تستطيع القيام بدور الوسيط.

أنـواع الترابط و التشـبيك:

هناك أنواع مختلفه من الترابط والتشبيك , وقد تصنف الراوابط و الشبكات حسب التوزيع الجغرافي او القطاعى او الرسمى او الدولى:

- **الترابط و التشبيك حسب التوزيع الجغرافى:**

قد تصنف الروابط و الشبكات حسب التوزيع الجغرافي وهنا فان الشبكة تصنف على اساس انها شبكة اقليمية فقد يتم تكوين شيكة للجمعيات العاملة فى محافظة اسيوط ، او الجمعيات الى تعمل بمركز المحمودية بمحافظة البحيرة . ويتم تكوين الروابط و الشبكات الجغرافية بغض النظر عن مجال عمل الجمعيات الأعضاء فى الشبكة.

- **الترابط والتشبيك حسب مجال العمل (التشبيك القطاعى):**

قد تصنف الروابط و الشبكات حسب القطاع او المجال الذي تعمل فيه وهنا فان الشبكة تسمى بالشبكة النوعية. وهنا يتم تكوين أعضاء الشبكة من الجمعيات التى تعمل فى نفس المجال وتتشابها بها انشطة

العمل. وهنا فان الغرض من تكوين تلك الروابط و الشبكات هو تبادل الخبرات هذا بالأضافة الى تكوين حماعات ضغط للحصول على مزايا وتحقيق الصالح العام لتلك الجمعيات الأعضاء.

- **الترابط والتشبيك الرسمى و التشبيك غير الرسمى:**

عندما يتم تكوين الشبكة فى اطار رسمى وشرعى بمعنى ان يتم اشهار الشبكة فى اطار قانونى فاننا نطلق على هذا الترابط والتشبيك اسم الترابط و التشبيك الرسمى. اما عندما يتم تكوين الشبكات بشكل غير رسمى وبدون غطاء قانونى فننا يمكن ان نطلق على ذلك الترابط والتشبيك غير الرسمى.

الترابط والتشبيك من حيث المدة شبكات دائمة وشبكات مؤقتة:

تتكون الترابط و الشبكات الدائمة تتكون من منظمات رسمية ولديها فريق من العاملين الدائمين ومجلسا للإدارة. ويتم اتخاذ القرارات فى هذا النوع من الشبكات من خلال اسلوب منظم ومقنن.

اما الشبكات المؤقتة فهى تلك الشبمة التى تتشكل لأداء غرض معين او محدد لتحقيق هدف معين ، وعندما يتحقق الهدف فليس هناك داعى لوجود الشبكة وبالتالى يمكن ان يتم تفكيك الشبكة. وقد تستمر الشبكة اذا ماقرر اعضاؤها تبنى قضية او هدف جديد.

الشبكات المحلية والشبكات الدولية

تتمثل الشبكات الدولية فى تكوين شبكة عالمية تشمل العديد من الجمعيات من دول العالم شمالاً و جنوباً ، مثل الشبكة التى يتم تكوينها بغرض العمل معاً للضغط والتأثير علي سياسات منظمة الأمم المتحده في التعامل مع اللاجئين ، فهذا النوع من الشبكات يتطلب قدرات و مهارات مختلفه عن تلك المطلوبه من شبكه محليه مكونه من مجموعة جمعيات تسعي إلي تبادل المعلومات حول ظاهرة عمالة الأطفال في القاهرة الكبري.

خطوات تكوين وبناء الشبكات:

بسبب تنوع الشبكات وتعدد أدوارها ,فإنه يصعب وضع دليل عملي موحد يمكن إتباعه دائماً عند بناء كل أنواع الشبكات:

❖ **أختيار أعضاء الشبكه من الجمعيات الأهليه:**

هو تحديد الأفراد و الجمعيات التي لديها الرغبه في بذل الوقت والجهد من أجل العمل مع الآخرين خارج حدود منظماتهم وجمعياتهم هو شرط ومطلب أساسي للتشبيك . ولتحديد الشركاء المحتملين هناك بعض المعايير التى يجب ان نأخذها فى الإعتبار:

- يفضل ان يملك الشريك اطارا مؤسسيا.
- لدية الرغبة فى التعاون مع الأعضاء الآخرين.
- لدية القدرة فى ان يشارك بايجابية فى عملية التعاون.
- يجب ان يكون متاثرا مقتنعاً بالمجتمع او القضية او المجال موضوع التعاون.

❖ **تطوير رؤيه ورسالة مشتركه للشبكة :**

لتكوين الإنتماء لدى الأعضاء نحو الشبكه , وأن تكون الرؤيه الاستراتيجيه التي تقودها تكون واضحة للجميع . يضاف إلي ذلك المشاركه الفعاله لجميع الأعضاء , حتي لا ينفرد بها أحد الأعضاء أو الأفراد من الجمعيات ويهيمن علي توجهاتها بعيداً عن مشاركة الآخرين.

تحديد الرؤية:

المقصود بالرؤية هو وضع الشبكة فى حالة النجاح الكامل ، قد يتم تحقيقها وقد لايتم ، ويقصد بها الوضع الامثل والمرغوب فى الوصول اليه. فالرؤيا هى بمثابة وضع بعيد المدى يتم السعى اليه دائماًمن قبل أعضاء الشبكة. ، بمعنى اخر هى تصورات أو توجهات أو طموحات لما يجب أن يكون عليه حال الشبكة .. إلى أين نتجه؟ ولتحقيق هذه الرؤية لابد من وضع استرتيجية عمل لها يتبعها تصميم وصياغة لانشطة تكون لها علاقة بالرؤية.

تحديد الرسالة:

تعبر عن الدور الأساسى الذى وجدت من اجله الشبكة . فالرسالة هي بيان مكتوب يحدد هوية الشبكة وما يميزها عن غيرها من الروابط و الشبكات، كما تحدد الغرض من وجود الشبكة وتضع الملامح الرئيسية أنشطتها الرئيسية.

الهدف من بيان رسالة الشبكة:

- تعريف فلسفة الشبكة والغرض من إنشائها .
- ضم وتحفيز الأعضاء على الانضمام في الشبكة أو التفاعل معها .
- توجيه الأنشطة المحددة لتحقيق أهداف ورسالة الشبكة .

وتتكون عناصر الرسالة من الأتى:

- من نحن
- ماهو سبب وجود الشبكة ... لماذا؟
- ماهو الدور الذى تقوم به الشبكة؟
- من هى الفئات الى تخدمها؟
- المكان (أين ؟)

خصائص الرسالة الفعالة:

- قابلية التحويل إلى خطط وسياسات وبرامج عمل.
- إمكانية التطبيق والاستفادة من الموارد المتاحة.
- مراعاة الظروف المجتمعية والبيئية الحالية والمتوقعة.
- إشباع احتياجات المستفيدين من خدمات الشبكة.
- تحقيق التكامل بين مختلف وحدات العمل بالمنظمة.
- الوضوح ودقة التعبير والإيجاز في الصياغة.

وضع أهداف الشبكة

يحتاج أعضاء الشبكة الى وضع هدف عام للشبكة وصياغة اهداف محددة على المدى القصير . ويجب ان يشترك الأعضاء معا فى وضع تلك الأهداف. وهنا فان هناك مستويين من الأهداف ، الهدف العام والأهداف الخاصة المحدد.

ان الهدف العام هو عبارة عن الوضع الذى نريد الوصل الية خلال فترة طويلة من الزمن تتراوح بين خمس الى عشر سنوات وربما اكثر من ذلك حسب طبيعة الشبكة التى نضع لها هدفا. ان الهدف العام

قد يعبر عن رؤيتنا للوضع الشبكة فى المستقبل ، ولاشك ان هذا الوضع يجب ان تكون له مواصفات ايجابية وليست سلبية.

بالإضافة الى ذلك ، لابد من وضع اهدف محددة لنشاط الشبكة ، وهذا هو المستوى الثانى من اهدف الشبكة ويسمى بالأهداف المحددة او الأهداف الفرعية او الأهداف القصيرة المدة ، وهى اهداف يمكن قياسها وتحقيقها خلال فترة قصيرة من الزمن تتراوح بين ستة اشهر وثلاث سنوات، وهى اهداف مرتبطة بنشاط محددة.

ويجب ان يتصف هذا النوع من الأهداف بما يلى :

- محددة
- قابلة للقياس
- واقعية
- يمكن تنفيذها فى وقت زمنى قصير

توزيع الأدوار والمسئوليات

يجب دراسة قدرات وإمكانيات كل عضو من أعضاء الشبكة، ونقاط القوة والضعف لديهم وبناء عليه يتم توزيع الأدوار والمسئوليات، كما يجب الاتفاق على الجوانب المالية وحجم مشاركة كل عضو إذ أن عدم وضوح هذه الأمور منذ البداية قد يؤثر على فاعلية الشبكة.

يجب توزيع الأدوار حسب المعايير التالية:

- قدرات كل عضو فى الشبكة
- الميزة النسبية لكل عضو ، بمعنى مايميز عضو عن اخر من أعضاء الشبكة

توفير مصادر التمويل اللازمة للشبكة:

يعتبر توفير مصادر التمويل اللازم لأستمرارية الشبكة هو من أكبر التحديات التى تواجهة شبكات الجمعيات الأهلية. لذا يجب على الأعضاء ان يتفقوا على اساليب تمويل انشطة الشبكة ودراسة الموارد المتوقعة للشبكة مع بحث امكانية تنمية الدخل الخاص بالشبكة وكيفية ادارة تلك الموارد. وهنا يجب الإشارة الى اهمية التمويل الخارجى خصوصا اذا كانت بعض الجهات التمويلية التى تعطى افضلية لتمويل الإتحادات والشبكات عن تمويل المؤسسات بمفرده.

تكوين نظام ثابت لإدارة الشبكة و تدفق المعلومات وتداولها:

ان تنظيم وإدارة الشبكة من الأمور الهامة التى تؤثر على فعالية اداء الشبكة واستمرارها. ويتطلب وضع هذا النظام ان يتم عمل انتخاب لقيادات الشبكة والاتفاق على عملية صنع القرار بحيث تضمن المشاركة الفعالة لكل الأعضاء . كما يجب تخصيص جهاز إداري يتولى التنسيق بين الأعضاء.

آليات تنظيم وإدارة الشبكه:

- ❑ جدولة وعقد الاجتماعات الخاصة بالشبكة .
- ❑ استقطاب أعضاء جدد وتسويق الشبكة اجتماعيا .
- ❑ الاتصال بين الأعضاء وتداول المعلومات .
- ❑ التنسيق وتوزيع الأدوار .
- ❑ مسئوليات التسجيل وحفظ السجلات .
- ❑ عملية التخطيط الاستراتيجي
- ❑ تدبير التمويل للشبكة وتنمية مواردها
- ❑ المحاسبة والمسئوليات المالية
- ❑ متابعة الأنشطة التي تقوم بها الشبكة لتحقيق أهدافها
- ❑ مراجعة قائمة حصر المهارات وبتصميم قاعدة بيانات

المبادئ العامة للشراكة والتشبيك:

الثقة:

- يجب أن يثق الأطراف في بعضهم
- الثقة لا تفرض بقوة القانون
- الثقة هي نتيجة عمل الأفراد معا لتحقيق نفس الأهداف وفقا لمنظومة مشتركة من القيم والالتزامات

الاحترام المتبادل:

- التقدير لشيء ذو قيمة في الطرف الآخر
- الاحترام لا يعني بالضرورة الاتفاق
- يمكن أن تحترم وجهات النظر الأخرى التي قد تخالف وجهة نظرك

الملكية المشتركة:

- الدرجة التي يصبح فيها أطراف الشراكة مسئولين ومحاسبين عن كل العمليات التي تتم في إطار الشراكة.

- لو لم تتوافر الملكية فمن الصعب أن تقوم بعمل مشترك لا تشعر بملكيته أو لا تساهم فيه.

المساواة :

- من الممكن حدوث شراكة بين مؤسسات كبيرة واخرى صغيرة ، إلا أن استمرارية مثل هذه الشراكة تكون مصحوبة عادة ببعض المشاكل الخاصة يالملكية المشتركة.

بعض التعريفات المهمة:

التعاون:

- يعني هنا مشاركةً طوعية من قبل من لهم مصلحة في قضية أو هم مشترك يساعدهم على، أو يدفعهم إلى، الوصولِ إلى فهمٍ مشترك لما يشتركون فيه من همومٍ و ما يريدون الوصول إليه من أهداف من خلال صيغٍ تحققُ المصالح المشتركة.

المجتمع:

- السياق الذي تولد فيه المبادرات، تتم فيه، تنبع منه و تهدف لخدمته ويشكله أساساً الأشخاص و المؤسسات المتأثرون بقضيةٍ أو اهتمامٍ ما الذين سيدفعهم هذا التأثر إلى المشاركة في تقديم رؤى، و تنفيذ مشاريع، مشتركة.

المبادرات :

- كل ما تتقدم أو تقوم به الأطرافُ المعنية من اقتراحات، محاولات، تنفيذ و مشاركة في سبيل التعامل مع قضيةٍ معينة في صيغةٍ ذات منفعةٍ للمجتمعِ ككل.

مبادرات التعاون والشراكة :

- هي مبادرات شراكةُ بين أطرافٍ مختلفة، فاعلةٌ في مجتمع معين من أجل خدمة مصالح مشتركة، تقوم على فهم مشترك لمشكلة أو قضية معينة في المجتمع المعني.